

المُحتَكَمَاتُ التي صَدَرَ عنها ابنُ قتيبةَ في تأويلِ مُشكِـلِ القرآنِ

ليسَ المقصِدُ المتعيّنُ مِنْ هذا البحثِ أن يكونَ ترجمةً لابنِ قتيبةَ ، أو عَرَضاً لكتابه "تأويلُ مُشكِـلِ القرآنِ " ؛ إذ إنّ المِئْتَعَى الأوّلَ مِنْه أن يكونَ نَظراً استبطائياً يُؤدّنُ باستشرافِ المُحتَكَمَاتِ التي صَدَرَ عنها ابنُ قتيبةَ في تصنيفه كتابه ، لِيُنَيَّ على ذلكم الاستشرافِ دَرَسٌ لظاهرةِ المُشكِـلِ القرآنيِّ اعتماداً على تصوّره- أعني ابنَ قتيبةَ- على وَجْهِ مِنَ التَّعْيِينِ والإِحْكَامِ ، وَصَفْوَهُ المُسْتَحْلَصِ مِنْ هذه الدراسةِ أنّها تتردّدُ بينَ ثلاثةِ مَطالِبِ رِئِيسَةِ ، أوْهًا: مَوَاضِعُ المُشكِـلِ ، وثانيها : بَواعِثُهُ ، وثالثُها : دَرَجاتُهُ ؛ إذ ليستْ كُلُّ المُثَلِّ التي أثبتّها ابنُ قتيبةَ سواءً في درجةِ الإشْكالِ.

د.مهدي أسعد عرار

فلسطين -الضفة الغربية

جامعة بيرزيت ، ص.ب 14

كلية الآداب - قسم اللغة العربية وآدابها

هاتف العمل 0097022982176

ناسوخ 0097022982981

e-mail: marar@birzeit.edu

تقديم :

لعلّ الذي ينبغي الإلماحُ إليه ، قبل الخوض في مطالبِ هذا البحثِ ، أنّه يتحافى عن مطّلبين : أولهما الترجمة لابن قتيبة ؛ إذ إنّه ليس بمغمورٍ يعوزه ترجمةٌ ، فضلاً عن أنّ محقق كتابه "تأويلُ مُشكِل القرآن " قد كفى من يريدُ مؤنّة هذا المطّلب (1) ، وثانيهما أنّ هذا البحثَ ليس عرضاً لكتابِ ابنِ قتيبة (2) ؛ ذلك أنّ المُتغى الأوّل منه أن يكونَ نظراً استبطائياً يُؤدّنُ باستشرافِ المُحتكّماتِ التي صدرَ عنها ابنُ قتيبة في تصنيفه كتابه ، ليُنسجَ على هذا كلّه درسٌ لظاهرةِ المُشكِلِ القرآنيّ : مواضعها ودرجاتها وبواعثها ، ومن ثمّ يقفُ الباحثُ على الأصولِ الكليّةِ التي فاءَ إليها ابنُ قتيبة حين رأى أنّ بعضَ آياتِ التنزيلِ العزيزِ تسيّرُ برُكَبِ المُشكِلِ ، وسبيلي في التأمّنيّ لمطالبِ البحثِ هي رجوعُ النّظرِ في الآياتِ التي أثبتها ابنُ قتيبة بُعْيةً تصنيفها واستشفافِ باعثِ إشكالها ودرجته ، ومن ثمّ المضيّ مع مستوياتِ اللّغة ، لأقفَ عندَ مُشكِلٍ في دلالةِ الصّيغةِ الصّرفيّةِ ، ومُشكِلٍ في دلالةِ الكلمةِ المعجميّةِ ، ومُشكِلٍ في دلالةِ التّركيبِ ، ومُشكِلٍ آخرَ ليس بلغويّ (3) ، ولعلّه يحسُنُ بعدَ هذا المتقدّمِ أن يُشارَ إلى تعريفِ ابنِ قتيبة للمُشكِلِ على وجهٍ من الاقتضابِ ؛ إذ يدلّ على غموضِ المعنى واعتياصه ، وقد جاء في اللّسان : حَرَفٌ مُشكِلٌ : مُلتبس (4) ، وقد "سُمّي مُشكلاً لأنّه أشكَل ، أي : دخل في شكَلٍ غيرِه فأشبهه وشاكَله ، ثمّ قد يُقال لما غمض . وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة . مُشكَلٌ" (5) ، وإحبال أنّ ما سيأتي عليه الحديثُ بعداً سيعملُ على تجليةِ دلالةِ المُشكِلِ ، فلاُكتفِ بما قدّمْتُ مُنتقلاً من مضمّارِ التّنظيرِ إلى مضمّارِ التّطبيقِ ، لأقفَ عندَ أوّلِ مطالبِ هذا البحثِ ، ألا وهو :

مواضعه:

مُشكِلٌ في دلالةِ الصّيغةِ الصّرفيّةِ :

معلومٌ أنّ صِيغَ العربيةِ تتناوبُ ، وأنّ بعضها ينزل مَنْزِلَ بعضٍ ، فقد تقومُ صيغَةُ "فاعلٍ" مقامَ "مفعولٍ" ، ومن ذلك الطاعمُ الكاسي(6) ، وصيغةُ فَعِيلٍ مقامَ "مفعولٍ" ؛ وذلك نحو جريحٍ و سَلِيْبٍ (7) ، وقد تقومُ صيغَةُ "مفعولٍ" مقامَ المصدر(8) ؛ كقولنا : ما له مَعْقُولٌ ولا مَجْلُودٌ ، أي ليس له عَقْلٌ ولا جَلْدٌ ، وقد يقومُ "فاعلٍ" مقامَ المصدر(9) ، ومنه الفاضِلَةُ والعاقبةُ ، أي : الفضلُ والعُقبَى .

وقد عرّج ابنُ قتيبةً على مُثُلٍ من المشكلِ تكونُ فيها الصَّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ مَبْنَاهَا مَخَالَفٌ لمعناها ، ومن ذلك قوله - عزَّ اسمه - "خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ"(10) ، فموضعُ النَّظَرِ في هذه الآيةِ الشَّرِيفَةِ قوله : "دافقٍ" ، والظاهرُ مِنْ بِنَيْتِهَا الشَّكْلِيَّةِ أنّها "اسمٌ فاعِلٍ : دافِقٌ" ، وقد وَجَّهَ ابنُ قتيبةً دلالةَ هذه الصَّيغَةِ على أنّها "اسمٌ مفعولٍ : مدفوقٌ" جاء على هيئةِ اسمِ الفاعلِ ، جانِحًا إلى ظاهرةِ تنلوبِ صيغِ العربيةِ(11) ، فليست تُفْهَمُ هذه الصَّيغَةُ كما هي في ظاهرِها ؛ إذ إنّ معناها مخالفٌ لمبناها عنده ، والذي يزيدُ مِنْ ظاهرةِ الإشكالِ في هذه الآيةِ الشَّرِيفَةِ أنّ القرطبيَّ والزخشرّيَّ ذهبَا في دِلَالَتِهَا إلى أنّها قد تكونُ بمعنى النسبةِ ، كقولنا لابنٍ وتامرٍ ، أي : ذو لَبَنٍ وتمرٍ ، والمعنى : ذو دَفَقٍ ، أو فيها إسنادٌ مجازيٌّ(12) ، وقد ذكر أبو حَيَّانَ ثلاثةَ مَعَانٍ صَرْفِيَّةٍ أُولَها : أنّها اسمٌ مفعولٍ "مدفوقٍ" ، وهي قراءةُ زيدِ بنِ عليٍّ ، وثانيها : التَّسَبُّبُ (ذو دَفِقٍ) ، وثالثُها ، وهو رأيُ ابنِ عطيةٍ ، ما هي عليه مِنْ هيئةٍ تدلُّ على اسمِ الفاعلِ ، والمعنى : دافِقٌ ؛ ذلك أنّه يصحُّ في الفَهِمِ أنّ يكونَ المَاءُ دافِقًا ، لأنَّ بعضَه يدفَعُ بعضًا ، فمِنه دافِقٌ ، ومنه مدفوقٌ(13) ، وقد استدرِكَ أبو حَيَّانَ على هذا المذهبِ فقالَ : "ودَفَقَ ليس معناه ما فُسِّرَ مِنْ قَوْلِهِ : والدَّفَقُ دَفَعُ المَاءِ بعضَه ببعضٍ ، بل لمُحْفَظِ أنّهُ الصَّبُّ"(14).

ومن مِثْلِ ما تقدّمَ قوله - تعالى - (لا مَاصِمَةَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ)(15) ، وموضعُ النَّظَرِ في هذا السِّياقِ الشَّرِيفِ قوله - تعالى - "عاصِمٌ" ؛ ذلك أنّه - أعني ابنُ قتيبةً - يُقرّرُ على وَجْهِهِ مِنَ التَّحَكُّمِ أنّ المعنى المَرْكُوزَ في هذه الصَّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ مخالفٌ لمبناها ، وهو "عاصمٌ : اسمٌ فاعِلٍ" ، بل هي "اسمٌ مفعولٍ : معصومٌ" جاء في حُلَّةِ اسمِ الفاعلِ ، والمعنى المتعيّنُ : لا أَحَدٌ معصومٌ مِنْ أمرِهِ جلَّ (16) ، واللافتُ للنَّظَرِ في هذا المَقَامِ أنّ ظاهرةَ تناوبِ الصَّيغِ تزدادُ تَجَلِّيًّا للقارئِ عندَ مَنْ وردوا على هذه الآيةِ مُفسِّرينَ ، ومن ذلك أنّ ابنَ عَزَبِرٍ السَّجِسْتَانِيَّ والقرطبيَّ

جَنَحًا إِلَى عَدِّ هَذِهِ الصَّيْغَةِ "عَاصِمٌ" عَلَى حَالِهَا ، وَالْمَعْنَى عِنْدَهُمَا : لَا مَانِعَ (17) ، وَكَذَلِكَ ابْنُ
 الهائم في "التبيان" (18) ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَدَّدَ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ مُلْمِحًا إِلَيْهِمَا ، كَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ،
 وَالزَّمْخَشَرِيِّ ، وَأَبِي حَيَّانٍ ، وَابْنِ مَنْظُورٍ (19) ، وَلَيْسَ يَخْفَى مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ الصَّرْفِيَّةَ
 مُحْتَمِلَةٌ ، وَمُسْتَصْفَى الْقَوْلِ فِيهَا مَا وَرَدَ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ عَرَضَ
 لِلْأَقْوَالِ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا مُوَازِنًا وَمَرْجِّحًا وَمَوْفَقًا ، فَقَدْ رَأَى أَنَّ الْمَعْنَى قَدْ يَكُونُ :

لَا عَاصِمٌ إِلَّا رَاحِمٌ

لَا مَعْصُومٌ إِلَّا مَرْحُومٌ

وَلَا عَاصِمٌ إِلَّا مَرْحُومٌ

وَلَا مَعْصُومٌ إِلَّا رَاحِمٌ

وَقَدْ خْتَمَ كَلَامَهُ بِقَوْلَةٍ مُعْجَبَةٍ مَضْمَارُهَا التَّوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي ، وَأَنَّهَا لَا تَتَدَاوَعُ ، بَلْ تَتَجَاوَرُ
 ، وَبَيَانُ جَمَلَتِهِ قَوْلُهُ : " وَالْكَلُّ جَائِزٌ ، وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ " (20) ، وَخِلَاصُهُ مَنْ وَرَدُوا
 عَلَيْهَا أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ اسْمَ فَاعِلٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهَا اسْمَ مَفْعُولٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ
 الصَّرْفِيَّيْنِ مُلْتَفِتًا إِلَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي .

مُشْكَلٌ فِي دِلَالَةِ الْكَلِمَةِ الْمُفْرَدَةِ :

وَكَمَا وَقَعَ الْإِشْكَالُ فِي دِلَالَةِ الصَّيْغَةِ الصَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي دِلَالَةِ الْكَلِمَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ ،
 وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ بَوَاعِثُ مُتَبَايِنَةٌ ، وَمِنْهَا :

1_ الْمَشْكَالُ الْآتِي مِنَ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ :

وَقَدْ يَرِدُ الْإِشْكَالُ مِنَ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ ؛ ذَلِكَ أَنَّ دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ لَيْسَتْ ثَابِتَةً عَلَى حَالٍ ،
 بَلْ هِيَ مُتَغَيِّرَةٌ ، وَلِهَذَا الْمُلْحَظُ بَوَاعِثُ مَخْصُوصَةٌ ، وَأَعْرَاضٌ يَقْرَأُهَا عِلْمُ اللِّسَانِ الْحَدِيثِ ، فَمِنْ
 تَعْمِيمٍ إِلَى تَخْصِيفٍ إِلَى رَقِيٍّ إِلَى انْحِطَاطٍ إِلَى نَقْلِ (21) ، وَالْحَقُّ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ الْكَرِيمِ فِرَادَةً فِي
 هَذِهِ الْوَجْهَةِ ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ نَزَلَ بِالْأَلْفَاظِ الْعَرَبِ وَلَغَتِهَا ، فَانْزَاحَتْ كَثِيرٌ مِنْ دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ عَنِ
 مَدْلُولَاتِهَا ، وَاكْتَسَتْ بَلْبُوسٍ شَرْعِيٍّ مُفْتَرِقٍ عَنِ هَيْئَةِ اللَّبُوسِ اللَّغَوِيِّ الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ كَلَّهُ قَدْ يَرِدُ
 إِشْكَالٌ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْخَاطَرَ الْأَوَّلَ قَدْ يَتَشَبَّهُ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَادِمِ ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْمَعْنَى
 الْحَادِثُ ، وَقَدْ عَرَّجَ عَلَى هَذَا الْمُلْحَظِ ابْنُ فَارِسٍ فِي بَابِ الْأَسْبَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ مُشِيرًا إِلَى التَّطَوُّرِ

الدَّلَالِيّ الحَادِثِ فِي الأَلْفَاظِ الإِسْلَامِيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَالمُؤْمِنِ وَالمُؤْمِنِ وَالمُؤْمِنِ وَالمُؤْمِنِ (22) ، وَمَا انْتَسَبَ إِلَى المَشْكَلِ فَنَبَّهَ إِلَيْهِ ابْنُ قَتَيْبَةَ قَوْلُهُ _تَبَارَكَ_ :

" كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الكَفَّارَ نَبَاتُهُ " (23)

وقد حكى ابنُ قَتَيْبَةَ عن الطاعنين قولهم : "ولمُ حصَّ الكافرين دون المؤمنين ؟ أوليس هذا ممَّا يستوي فيه المؤمنون والكافرون ، ولا يَنْقُصُ إيمانُ المؤمنِينَ إنَّ أعجبهم " (24) ، والظاهر أنَّ ثمَّ تطوُّراً دِلَالِيّاً حَدِثاً ، فقد كَانَ يُقالُ لِلزَّرْعِ : الكافرِ ، لأنَّه يُلقَى البِذْرَ فِي الأَرْضِ فَيَكْفُرُهُ "فيغْطِيهِ" ، وقد ذهب ابن قتيبة إلى هذا المعنى المتقدم ، ولعلَّ الباعث على اعتقاد ابن قتيبة بالمعنى المتقدم في مشكله وغريبه أنَّه أليقُ بسياقِ الكلامِ الشَّرِيفِ ؛ ففي الآيةِ الشَّرِيفَةِ ذَكَرُ للغَيْثِ ، والنَّبَاتِ ، ولعلَّ ذَكَرَهُمَا يَسْتَلْزِمُ طرفاً ثالثاً رئيساً ، وهو الزَّرْعُ ، وبذا يكتملُ هذا الثالثُ : " كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الكَفَّارَ نَبَاتُهُ " : الزَّرْعُ ، والغَيْثُ ، والكافرُ "الزَّرْعُ" ، والآيةُ ، من وجهةٍ أُخْرَى ، مثلُ قولِهِ -تعالى- : " يُعْجِبُ الزَّرْعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الكَفَّارَ " (25) . وعلى صعيدٍ آخَرَ ، نلفي بعضَ المفسرينِ جامعينَ بينَ الدَّلالتينِ ، كالزَّمخشرِيِّ ، والطَّبْرسيِّ ، وأبي حِيَّانَ ، فقد ذهبوا إلى أنَّ الكَفَّارَ فِي هذا السِّياقِ الشَّرِيفِ تَرَدَّدَ بينَ المعنيينِ ، وقد تعني -بِخلافِ ما أُلحَ إليه ابنُ قَتَيْبَةَ- الذينَ طُمِسَ على قلوبِهِمْ ؛ ذلك أنَّ سِياقَ الكلامِ لا يَأْبَى هذا الوجْهَ ، وإِحالَ أنْ باعَثَ اقْتِناصَ هذا المعنى الحَادِثِ عِنْدَ مَنْ وَلَّوا وجوهَهُمْ نَحْوَهُ أَهْمَ التَّمسُّوا أَنَّ اللهَ _تباركَ_ شَبَّهَ حَالَ الدُّنْيَا ، وسرعةَ تَقْضِيَتِهَا ، مع قَلَّةِ جَدِّواها ، بالنَّبَاتِ الَّذِي أَنبَتَهُ الغَيْثُ فَاسْتَوَى ، فَأَعْجَبَ بِهِ الكَفَّارُ الجاحِدُونَ ، لأنَّهُمْ أَشَدُّ تَعْظِيماً لِلدُّنْيَا ، وإِعجاباً بِمَحاسِنِها الفانِيَةِ ، فَبَعَثَ اللهُ عَلَيْهِ العاهَةَ ، فَهَاجَ فَاصْفَرَ فَصارَ حُطاماً (26) ، والحَقُّ أَنَّ المِثالَ بَرُوِيَّةً يَجِدُ أَنَّ المعنيينِ مُتَقَبَّلانِ لا يَتَدافَعانِ ، وإلى هذا أَشارَ صاحِبُ التَّحْريْرِ وَالتَّنْويرِ ، فقد جَمَعَ بَيْنَها مَشيراً إلى إِرادةِ المعنى الأَوَّلِ ، مَلْمَحاً بِلِفظِ الكَفَّارِ إلى المعنى الثَّانِي (27) ، وَالَّذِي يَعْنِي الباحِثَ ههنا أَنَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ رَدَّ على الطَّاعِنِينَ فِي هذه الآيةِ الشَّرِيفَةِ موثَّقاً رَدَّهُ بِصريحِ القُرْآنِ ، وَفصيحِ اللُّغَةِ ، وَأَحْسَبُ أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ -أعني المعنى المُتَقادِمَ- أبلُغُ فِي الرَّدِّ وَأَعلى لِلعَلَّةِ المَذْكُورَةِ آنفاً ، وَمَعَ هذا كُلِّه ، فالْمَعْنِيانِ لا يَتَدافَعانِ .

ومن مثل ما تقدم التطور الدلالي في السجود ، فالأصل فيها الانحناء والطَّاطَاة (28) ، ولكنَّ الشَّرْعَ الحَنِيفَ نَقَلَ هذه الدَّلَالَةَ ، وزاد عليها أوصافاً و شَرَائِطَ ، فأصبح لها هيئةٌ مخصوصةٌ توسَّمُ بِأَتَمِّهَا عِبَادَةَ ، وقد كان يُقال : "سَجَدت النَّخْلَةَ إِذَا مَالَتْ ، وَأَسْجَد البعيرُ إِذَا طُوْطِىءَ لِيُرَكَّبَ" (29) ، ومن هنا قيل لمن وَضَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى الأَرْضِ : سَاجِدٌ لِأَنَّهُ تَطَامَنَ فِي ذَلِكَ ، " ثُمَّ قَدْ يُسْتَعَارُ السَّجُودُ فَيُوضَعُ مَوْضِعَ الأَسْتِسْلَامِ وَطَاعَةِ وَالدَّلِّ ، كَمَا يُسْتَعَارُ التَّطَاطُؤُ وَالتَّطَامَنُ فَيُوضَعَانِ مَوْضِعَ الخُشُوعِ وَالأَنْقِيَادِ وَالدَّلِّ... " (30) ، ولما ورد ابنُ قَتَيْبَةَ عَلَى قَوْلِهِ _تَعَالَى_ "وَالذَّجْبُ وَالشَّجْرُ يَسْبُجَانِ" (31) أَرَادَ أَنْ يَدْرَأَ عَنِ الخَاطِرِ وَهَمًّا قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ إِذْ يَظُنُّ أَنَّ السَّجُودَ هَهُنَا هُوَ السَّجُودُ الشَّرْعِيُّ ، بَلْ هُوَ الأَسْتِسْلَامُ بِالتَّسْخِيرِ ، (32) ، وَالحَقُّ أَنَّ السَّجُودَ مِنْ كَلِمَاتِ الأَضْدَادِ ، فَقَدْ تَعْنِي المُنْتَصِبَ ، وَقَدْ تَعْنِي المُنْحَنِي ، وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ ابْنَ قَتَيْبَةَ فِي وَجْهَتِهِ تَلْكَمَ ، فَرَأَى أَنَّ الحَقَّ - خَبَرَ عَنِ النَّجْمِ وَالشَّجَرِ بِالسَّجُودِ عَلَى مَعْنَى المِيلِ ، أَي يَسْتَقْبَلَانِ الشَّمْسَ ثُمَّ يَمِيلَانِ مَعَهَا حَتَّى يَنْكَسِرَ الفَيءُ (33) ، وَقَدْ قَالَ الزَّخَشَرِيُّ : "سَجُودُهُمَا انْقِيَادُهُمَا لِلَّهِ فِيمَا خُلِقَا لَهُ ، وَأَهُمَا لَا يَمْتَنَعَانِ... " (34).

ومن مثل ما تقدم "الصَّلَاةُ" ؛ إِذْ إِتَمَّ كَانَتْ تَعْنِي "الدَّعَاءُ" (35) ، ثُمَّ جَاءَ الإِسْلَامُ الكَرِيمُ ، فَنَقَلَهَا مِنْ حَقْلِ دَلَالِيٍّ إِلَى آخَرَ ، لِأَنَّهَا تَضْرِبُ فِيهِ بِسَهْمٍ ، فَأَصْبَحَتْ الصَّلَاةُ عِبَادَةً مَخْصُوصَةً لَهَا أَرْكَانُهَا وَهَيْئَتُهَا وَشَرَائِطُهَا ، وَقَدْ وَرَدَتْ الصَّلَاةُ بِدَلَالَتَيْنِ مُتْبَايِنَتَيْنِ : أَوْلَاهُمَا الحَادِثَةُ ، وَثَانِيَهُمَا المُنْقَادِمَةُ ، وَمِنْ شَأْنِ هَذَا أَنْ يُعْقِبَ إِشْكَالًا دِلَالِيًّا ، وَلِذَا وَقَفَ عِنْدَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ مُجَلِّيًا دَارِيًّا لِهَذَا الإِشْكَالِ الَّذِي قَدْ يَرِدُ عَلَى المَرَّةِ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ قَوْلَهُ - عَزَّ اسْمُهُ - : "وَصَلِّ لِمَلِيهِمْ إِنْ صَلَّى لَكَ سَكَنٌ لَهُمْ" (36) ، وَالمَعْنَى : ادْعُ لَهُمْ ، فَإِنَّهُ "مَّمَّا يُسَكِّنُهُمْ وَتَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ قُلُوبُهُمْ" (37).

2_ عُمُومِيَّةُ الدَّلَالَةِ وَاتِّسَاعُهَا :

وقد يَرِدُ الإِشْكَالُ مِنْ بَابِ "عُمُومِيَّةِ الدَّلَالَةِ" ؛ ذَلِكَ أَنَّهَا تَدَلُّ عَلَى شَيْءٍ عَامٍّ يَتَّسِعُ لِمَعَانٍ مُتْبَايِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ المَعْنَى العَامُّ - أَعْنِي مَعْنَى الجَذْرِ - كَالخَيْطِ الجَامِعِ الَّذِي يَنْتَظِمُ المَعَانِي المَتَفَرِّعَةَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى- : "لَا يُصَدِّقُونَ لِحُجَّتِهَا وَلَا يُنْزِفُونَ" (38) ، فِدِلَالَةُ "يَنْزِفُونَ" مَفْتُوحَةٌ تَتَّسِعُ لِمَعَانٍ مُتْبَايِنَةٍ ، فَالآيَةُ الشَّرِيفَةُ فِي وَصْفِ خَمْرِ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَثَرِهَا ، فَقَدْ قِيلَ إِنَّ المَعْنَى :

لا يُزفون: عدم ذهاب العقل

لا ينزفون: عدم ذهاب المال

لا ينزفون: عدم نفاذ الشراب (39)

ومن مثل ما تقدم دلالة "الإحصان"، والمعنى المتعيّن منها " أن يُحمى الشيء ويمنع منه " (40) ، ولا شك في أنّ هذا معنى عريض مفتوح ، ولما وردت كلمة "المحصنات" في التنزيل العزيز تباين فهمها ، ومن ذلك أنّها قد تعني ذوات الأزواج ، لأنّ أزواجهنّ أحصوهنّ ومنعوا منهنّ ، وقد تعني الحرائر ، وإن لم يكن متزوجات ، لأنّ الحرّة تُحصن وتُحصن ، فليست كالأمّة ، ومن ذلك قوله -تبارك اسمه- "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ" (41) ، وقد تعني العفائف ، ومنه قوله -جلّ وعزّ -: " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ " (42) ، وليس يخفى أنّ لعموميّة هذه الدلالة "الإحصان" سُهْمَةً في انفتاح معانيها وتعدّدها في آيات الذكر الحكيم ، ولذلك كلّ نهد ابن قتيبة لنيّة على هذه المواضع مُلمحاً بل مُصرّحاً بأنّ دلالة المحصنات ونحوها يجب أن تُفهم في سياقها الذي فيه تردّ ؛ ذلك أنّها تحتمل معاني متباينة ، وإن كانت تلتقي على قدر أساسيٍّ مُشترك (43).

3- ومّا يتصل بمبحث عموميّة الدلالة ظاهرة المُشترك اللفظي ، والمتعيّن من هذا المصطلح اتّفاق المباني وافتراق المعاني (44) ، ومن ذلك العين ؛ إذ إنّه يقع تحتها غير معنى كالجارحة ، وعين الماء ، والجاسوس ، والشريف ، وليس يخفى أنّ وقوع معنيين تحت كلمة واحدة قد يُفضي إلى الإشكال ، ولكنّ السياق كفيلاً أمينٌ لرفع هذا الإشكال في كثيرٍ من المواضع ، ومع هذا يبقى قدرٌ من الاحتمال ظاهرٌ يردّ الإشكال منه لوجود هذه الظاهرة اللغويّة .

ومّا أشكلت دلالته في التنزيل العزيز قوله -تعالى-: "قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ

العابدين" (45) ، وقد وقف عند كلمة العابدين ابن قتيبة مشيراً إلى أنّها قد تعني :
الموحّدين ، ومنّ وحّد الله فقد عبّده ، ولكنّه يذكر معنى آخر مرّده إلى أنّ هذه الكلمة يقع تحتها معنيان : أولهما ما تقدم ، وثانيهما الغضاب الآنفون (46) ، والحق أنّ هذا وجهٌ مُتقبّل لا يُدفع ؛ ذلك أنّه جاء في كلام العرب ، ومنه : عبّد عليه عبداً وعبّده فهو عابد ، وعبّد إذا

غضب (47) ، وفي حديث عليّ - رضي الله عنه - وقد قيل له : أنت أمرت بقتل عثمان أو أعنت على قتله ، فعبد وضمّد : أي غضب (48) ، وقد عدّها الأزهريّ آيةً مشكّلةً كثرت فيها الأقوال ، فأشار إلى أنّ المعنى قد يكون أنّ الله - جلّ اسمه - قال لمحمد - صلى الله عليه وسلم : قل إنّ كان للرحمن ولدٌ - كما تقولون - لكنّك أوّل من يُطيعه ويعبده (يعبد الله) ، وقال الكسائيّ : يعني الآنفين الغضاب الجاحدين لما تقولون ، وقد قال الفرزدق :

أولئك قومٌ إنّ هجوئي هجوئهم وأعبدُ أنّ أهجو كُليبا بدارم (49)

وقال آخر:

فأرسلَ نفسه عبداً عليها وكانَ بنفسه أربا ضنيناً (50)

ومن مثل ما تقدّم "الإمام" في قوله - تعالى -:

"يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ" (51)

"وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إمامٍ مُبِينٍ" (52)

"إِنِّي جَاءْتُكَ لِلنَّاسِ إماماً" (53)

"وَإِنَّهُمَا لَبِإِمامٍ مُبِينٍ" (54)

والحقّ أنّ دلالة الإمام متباينةً بتباين السّياق الشّريف الذي وردت فيه ، ولذلك نهد ابنُ قتيبةً منبّهاً لما قد يقع من إشكالٍ ، فالإمام أصله ما ائتمّ به المرء واقتدى ، وعلى هذا المعنى جاء قوله - عزّ اسمه - في الآية الثالثة ، والإمام الكتاب الذي تُجمّع فيه أعمالُ الخلق ، وعلى هذا المعنى جاءت الآيتان الأولى والثّانية ، والإمام : الطّريق ، لأنّ المسافر يأتّم به ويستدلّ (55).

4- وقد يتجلّى الإشكال من ظاهرةٍ تنتسب إلى المشترك اللفظيّ بنسب حميم ، وهي ظاهرة "الأضداد" ، ومن ذلك "شارٍ للمشتري والبائع ، وعلّة ذلك أنّ كلّ واحدٍ منهما اشترى (56) ، ومنه قوله - عزّ وتبارك - : "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ" (57) ، والمعنى : باعوه (58) ، ومثله قوله - تعالى - : "وَكَانَ رِوَاءَهُمْ مَلَكَ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ خَصَباً" (59) ، و المعنى - كما يوجّهه ابنُ قتيبة - فُدّامهم ، وقد تابعه على هذا ابنُ الأنباريّ مستشهداً بقول الشاعر :

أليس ورائي أن أدب على العصا فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي (60).

والظاهر أن الخاطر الأول قد يقع في هذا الإشكال إذ يظن أن المتعين من "وراءهم" : خلفهم ، ولكن الإشكال يتجلى ثانية أن سماعنا بأن بعض المفسرين يذهبون إلى أن "وراءهم" في هذا السياق الشريف على بائها ، أي : خلفهم ، ولكن "الأكثر على أن معنى "وراء" هنا أمام ؛ يعضده قراءة ابن عباس وابن جبير : "وكان أمامهم ملكٌ ... " (61).

3- في دلالة التركيب :

وليس ملحظ الإشكال مقصوداً على دلالة الكلمة المفردة أو الصيغة الصرفية ، بل إنه يتعدى ذلك ليصل إلى حد التركيب ، فيغدو التركيب كله مؤهماً مُشكلاً ، وبواعث ذلك متباينة ، ومن ذلك الاجتزاء من السياق البنيوي ، أو الزيادة عليه ، أو تباين وجه القول على المفصل الصوتي ، أو طول الجملة الذي يُفضي إلى تداخل الكلام والتباسه ، أو التقديم والتأخير "رتبة الكلمات" ، أو تردد دلالة التركيب بين الحقيقة والجاز ، وفيما يأتي فضل بيان يُخرج ما أنا خائض فيه من مضمار التنظير إلى مضمار التطبيق والتجلية :

1- مشكل آت من الاجتزاء من السياق البنيوي :

لعله ينبغي أن يُقدّم احتراض مفاده أن ليس كلُّ اجتزاءً مشكلاً ، فاستكمال السياق البنيوي ، واستشراق سياق الحال يعملان على استرفاد ما هو مجتزأ أو مُغيبٌ ، ولما عرج اللغويون القدماء على مطلب هذه المباحث "الاجتزاء" قرر المبرّد قاعدةً عريضةً أساسها التواصل ، وهي : "فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جازر لعلم المخاطب" (62) ، وتابعه على هذا ابن يعيش مُعولاً على دلالة السياق البنيوي والحالي ، ومن ذلك إلماحته إلى حذف المبتدأ والخبر مع أهما متلازمان ، "فلا بدّ منهما ، إلا أنه قد تُوجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما ، فيُحذف لدلالاتها عليه ، لأنّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به ، ويكون مراداً حُكماً وتقديراً" (63) .

والحق أن ابن قتيبة قد أومأ إلى هذا ، فأشار إلى آيات كريمات فيها اجتزاء من سياقها ، ولكن القرائن الأخرى تُهدينا إليه ، ومع هذا كله فقد نبّه إلى أن هذا الاجتزاء قد يُفضي في

مواضع إلى الإشكال ، فقال : "وقد يُشكّل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار" (64) ،
 ومن أمثلة ذلك قوله -تعالى- "أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ
 يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ" (65) ، والمتأمل بروية يُلْفِي
 هذا السياق الشَّرِيفَ قد اجْتَزَى مِنْهُ ، وهنا يعرض للمرء إشكالُ مُرَدُّهُ إِلَى مَطْلَبِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ
 ، ولعلّ المعنى : أفمن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ، فَرَآهُ حَسَنًا ، ذَهَبَتْ نَفْسُكَ حَسْرَةً عَلَيْهِ ، فَلَا تَذْهَبْ
 نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ (66) .

ومن أمثلة الاجتزاء غير المشكل قوله -تعالى- : "فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
 أَكْفَرْتُمْ" (67) ، والمعنى :... اسودّت وجوههم فيقال لهم : أكفرتم (68) ، وكذلك قوله
 -تعالى- : "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" (69) ، والمعنى : ووصى
 ربك بالوالدين إحساناً (70) .

وقد عرّج ابن قتيبة على أمثلة كثيرة من التنزيل العزيز فيها اجتزاء ، والحق أنّها ليست بمشكلة
 البتة ، وقد أشار إلى هذا ابن قتيبة ، ومن ذلك قوله :

"... ولم يقل مُرسلاً أو مبعوثاً ، لأنّ ذلك معروفٌ" (71)

"ومن ذلك أنّ يأتي بالكلام مبنياً على أنّ له جواباً ، فيحذف الجواب
 اختصاراً لعلم المخاطب" (72)

"ومن الاختصار : القسم بلا جواب إذا كان في الكلام بعده ما يدلُّ
 على الجواب" (73)

2- الزيادة وتكرار الكلام :

وقد يكون الأمر بالضدّ ، فقد يأتي "الإشكال" من الزيادة كما أتى من الاجتزاء ، والذي
 ينبغي الإلماع إليه أنّ "الزيادة" ليس المتعين منها الفضلة أو ما يُستغنى عنه فيطرح ؛ إذ إنّ هذا
 الكلام هو كلام الله الذي كل شيء عنده بمقدار ، وأول ما أشار إليه ابن قتيبة في هذا هو
 تكرار الأنبياء والقصاص ، والحق أنّ هذا ليس بمشكل البتة ، وقد فسره بأنّ الله أنزل القرآن
 مجزئاً في ثلاثٍ وعشرين سنةً تيسيراً منه على العباد ، وتدرجاً لهم إلى كمال دينه (74) .
 أمّا تكرار الكلام من جنس واحدٍ ، كتكرار : "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" ، أو "فَبِأَيِّ آلَاءِ

رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ" ، فقد نَزَلَ القرآنُ بلسانِ القومِ ومذاهبِهِم ، ومِن مَذاهِبِهِم التَّكرارُ الَّذِي يُقصدُ مِنْهُ التَّوكيدُ والإفهامُ ، "كَمَا أَنَّ مِنْ مَذَاهِبِهِم الاختصارُ : إرادةُ التخفيفِ والإيجازِ" (75).

ولكن ، قد يَعْرِضُ أَنْ تكونَ ثَمَّ زيادةٌ لمُقْتَضَى أَرادَهُ الحَقُّ -سبحانَهُ- فتُفضي إلى سَيوورةِ الآيةِ بِرُكوبِ المشكِ ، وَمِن ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى- : "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْكُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (76) ، والمعنى كما يوجِّهُهُ ابنُ قتيبةَ : وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ ، فزادَ "لا" ، لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ (77) ، والملاحظُ ههنا أَنَّ التَّركيبَ غَيْرُ مُنقَطِعٍ ، ولكنْ ، قد يُوقَفُ بعدَ : "وما يُشْعِرُكُمْ" وقفاً تاماً ، ثمَّ يُبتَدَأُ بما بعدها ، فتكونُ الهمزةُ مكسورةً : وما يشْعِرُكُمْ؟ (وقفة) إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ . وقد يَتمثَّلُ الوقْفُ بعدَ قَوْلِهِ : لا يُؤْمِنُونَ ، فتكونُ الهمزةُ مفتوحةً : "وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُ... " ، والتَّركيبُ غَيْرُ مُنقَطِعٍ ، والهمزةُ "أَنَّهَا" متعلِّقةٌ بما قبلها ، و المصدرُ في محلِّ نصبٍ مفعولٍ به (78) ، أمَّا ابنُ الأنباريِّ فقد جعلها مِن حروفِ الأضدادِ ؛ إذ قد تكونُ بمعنى الجحدِ ، وهو الأكثرُ فيها ، وقد تكونُ بمعنى الإثباتِ ، وهو المستغربُ عندَ عوامِّ النَّاسِ . أمَّا كونُها بمعنى الجحدِ فهذا ممَّا لا يعوزُهُ سندٌ ولا دليلٌ . وأمَّا بمعنى الإثباتِ فمن شواهدِها هذه الآيةُ الشَّريفةُ وغيرها (79) ، وقد ذهبَ الكِسائيُّ إلى أَنَّ "وما يشْعِرُكُمْ" ليس بوقفٍ ؛ إذ إنَّ المعنى عندهُ : وما يشْعِرُكُمْ بِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ ، و"لا" زائدةٌ عندهُ (80) .

ومِنْ مِثْلِ ما تقدَّم قَوْلُهُ -تعالى- : "فَسَتَّبِعُوا وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ" (81) ، وقد أشارَ ابنُ قتيبةَ إلى زيادةِ الباءِ في قَوْلِهِ : "بَأَيْكُم" ، والمعنى إلقاءُها (82) ، أي : أَيْكُمُ الْمُفْتُونُ ، والحَقُّ أَنَّ في هذه الآيةِ إشكالاً مُعتصماً ؛ ذلك أَنَّ في "الباءِ" ثلاثةَ أوجهٍ ، أوَّلُها : توجيهُُ ابنِ قتيبةَ ، أعني الزيادةَ ، وقد زيدتِ الباءُ في المبتدأ ، وثانيها : أَنَّ الباءَ أصليَّةٌ ليست بزائدةٍ ، وأنَّ "المفتون" اسمٌ مفعولٍ قامَ مقامَ المصدرِ ، والمعنى على ما تقدَّم : بِأَيْكُمُ الفتنَةُ ، وثالثُها : أَنَّ الباءَ معناها "في" ، والتقديرُ : في أيِّ الفريقينِ المفتونُ ؟. والظاهرُ أَنَّ هذه الوجوهَ الثلاثةَ مُحتمِلةٌ مُتَقَبِّلةٌ في سياقِها لا تُدْفَعُ (83).

وفي أمثلةٍ أخرى قد يتساءلُ المتدبرُّ لآياتِ الذِّكْرِ الحكيمِ عن علَّةِ الزِّيادَةِ ، فتُفضي به هذه المساءلةُ إلى استشفافٍ مَقْصِدِ رَمَى إِلَيْهِ الحَقُّ -تبارك- ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : "يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ" (84) ، فهل يَكْتُبُ الرَّجُلُ بِغَيْرِ يَدَيْهِ ؟ وهل يَصْحُحُ فِي الفَهْمِ أَنَّ كَلِمَةَ "أَيْدِيهِمْ" زائدةٌ لا تُفْضِي إلى مَزِيدٍ مَعْنَى . ليس ذلك كذلك البتَّةُ ، فالمرءُ قد يَكْتُبُ بِالْجَازِ ، فالأُمِّيُّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ عَهْدٌ بِالْقِرَاءَةِ وَالكِتَابَةِ يَقُولُ : كَتَبْتُ إِلَيْكَ ، وهذا كِتَابِي إِلَيْكَ ، وهو الفاعلُ له وَإِنْ وُلِّيَهُ غَيْرُهُ ، "فَاعَلَمْنَا أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَهُ بِأَيْدِيهِمْ وَيَقُولُونَ : هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ عَلِمُوا يَقِينًا - إِذْ كَتَبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ - أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ" (85).

3 - مُشْكَلٌ آتٍ مِنْ تَدَاخُلِ حُدُودِ الجَمَلِ :

معلومٌ أَنَّ المَفْصِلَ الصَوْتِيَّ سَكَنَةً خَفِيفَةً بَيْنَ الكَلِمَاتِ أَوْ الجَمَلِ ، وَأَنَّ لَهُ سُهْمَةً فِي الإِبَانَةِ عَنِ المَعْنَى وَانفِصَاحِ نَسِيحِ الجَمَلِ وَالتَّرَاكِبِ ، وَأَنَّ تَغْيِيرَ مَوْجِعِهِ يُفْضِي إِلَى تَدَاخُلِهَا وَإشْكَالِهَا ، وَقَدْ وَسَمَ ابْنُ قَتَيْبَةَ هَذَا الإِشْكَالَ بِأَنَّهُ اتِّصَالُ الكَلَامِ بِمَا قَبْلَهُ حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّهُ قَوْلٌ وَاحِدٌ ، وَالأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ قَوْلَانِ (86) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى جَدُّهُ- : "إِنَّ المَلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْمَارَهُمَ لِهَاجِلِهَا يَبْغُونَ" (87)

والمُلْحَظُ الطَّرِيفُ الَّذِي قَدْ يُشْكَلُ عَلَى مَنْ يُعَيَّبُ المَفْصِلَ الصَوْتِيَّ أَنَّ تَمَّ قَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الآيَةِ : الأَوَّلُ قَوْلٌ بِلَقَيْسٍ ، وَهُوَ : "إِنَّ المَلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْمَارَهُمَ لِهَاجِلِهَا يَبْغُونَ" ، وَالثَّانِي قَوْلٌ الحَقِّ -تَنزَّهُ- : "وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" ، فَالأَخِيرُ هَذَا -كَمَا يَقَرُّرُ ابْنُ قَتَيْبَةَ- لَيْسَ مِنْ قَوْلِهَا ، وَقَدْ عَدَّ بَعْضُ مَنْ صَنَّفُوا فِي الوَقْفِ وَالأَبْتِدَاءِ أَنَّ الوَقْفَ عَلَى "أَذَلَّةً" مَا هُوَ إِلاَّ وَاقِفٌ تَامٌّ يُفْضِي إِلَى الفَصْلِ بَيْنَ قَوْلِ بِلَقَيْسٍ وَقَوْلِ اللَّهِ -تبارك- ، وَهُوَ "وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" (88) ، وَلَكِنَّ الإِشْكَالَ يَبْزُغُ مِنْ جَدِيدٍ إِذْ يَقُولُ الطَّبْرَسِيُّ : "وَقِيلَ إِنَّ الكَلَامَ مَتَّصِلٌ بِبَعْضِهِ بَعْضٌ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" مِنْ قَوْلِهَا " (89) .

وَمِنْ مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ -سُبْحَانَهُ- : "قَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيزِ الآنَ حَصَصَ الحَقُّ أَنَا وَابْنُوتِي مِنْ نَفْسِي ، وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، ذَلِكَ لِيعَلَّمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالعَيْبِ... " (90)

، فتم قولان في الآية الشريفة : الأول قول امرأة العزيز ، ثم قال يوسف عليه السلام : " ذلك ليعلم أي لم أخنه بالغيب " ، أي ليعلم أي لم أحن العزيز بالغيب (91) ، وقد خالف ابن الأنباري ابن قتيبة إذ عد هذه الآية مما يُفسر من كتاب الله تفسيرين متضادين ؛ ذلك أن ذلك ليعلم" قد تكون من كلام يوسف الصديق ، وقد تكون من كلام امرأة العزيز (92) .

وقد ذهبت ثلثة ممن صنفوا في الوقف والابتداء ، كالنحاس ، وابن الأنباري ، والداوي ، والأنصاري - ذهبوا إلى أن الوقف على قوله -تعالى- "...لمن الصادقين" تامٌ يؤذن بتمايز قائلين في هذا السياق الشريف ، أولهما امرأة العزيز ، وثانيهما يوسف الصديق إذ قال : " ذلك ليعلم أي ... " (93) ، ومما يجلي ظاهرة "المشكل" في هذا السياق الشريف أن القرطبي والزخشري ترددا بين المعنيين مُلمحين إلى أن الكلام قد يكون ليوسف عليه السلام ، أو لامرأة العزيز ، وهذا ما قرره أبو حيان مُرجحاً أن يكون الكلام كله لامرأة العزيز (94).

ومما ينتسب إلى هذا المطلب ، مطلبٍ تداخل حدود الجمل واتصال الكلام بما تقدمه حتى يكون كأنه قول واحد آيات في سورة الجن ، فقد قال عنها ابن قتيبة : " في هذه السورة إشكالٌ وغموض : بما وقع فيها من تكرار "إن" ، واختلاف القراء في نصبها وكسرها ، واشتباها ما فيها من قول الله -تعالى- وقول الجن " (95) ، ومن ذلك قوله :

" قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَهَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا ... " والمعنى : قل يا محمد :

" فَقَالُوا : إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا مَحَبًّا "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّهُ تَعَالَى جَدَّ رَبِّنَا ... "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّا ظَنَّنَا ... "

ثم قال الله تعالى : "وَإِنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالِ .. "

ثم قال الله تعالى : "وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ ... "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاها ... "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّا لَا نَذَرِي أَشْرًا أُرِيدَ ... "

ثم قالت الجن : "وَإِنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ... "

والمتملُّ يُجِدُّ أَنْ ما أثبتته ابنُ قتيبة . مع أَنَّ توجيهه لا شيةَ عليه و لا شُبْهَةً . يخالف قراءةَ حَفْصٍ . أمَّا الكسرُ ؛ كسرُ همزةٍ "إِنَّ" فواضحٌ لأنَّها معطوفاتٌ على قوله . تبارك . : "فقالوا : إنَّا سمعنا" ، فهي داخلَةٌ في معمولِ القولِ (96) . أمَّا الفَتْحُ -وهي التي عليها حَفْصٌ . فقد قيلَ إنَّه كلُّه في موضعِ رَفْعٍ على ما لم يُسَمَّ فاعله ، والظاهرُ أنَّ هذا المذهبَ لا يصحُّ في الفهم ولا يستقيمُ لفسادِ المعنى ؛ ذلك أنَّ من المعطوفاتِ ما لا يصحُّ دخوله تحت "أَوْحِي" ، ومن ذلك : "وأنا كنا نَعُدُّ منها مَقَاعِدَ" ، وقد حُرِّجَتْ قراءةُ الفتحِ على أنَّ تلكَ كلُّها معطوفةٌ على الصَّمِيرِ المجرورِ في كلمةٍ "به" ، أي : وبأنَّه جَدَّ رِئًا" ، وما يليها معطوفٌ عليها(97) .

والمستصْفَى ممَّا تقدَّم أنفاً أنَّ ثَمَّ إشكالاً وَقَعَ ، ولعلَّ خيرَ دليلٍ على ذلكم هو تردُّدُ القراءاتِ بين فتحِ همزةٍ "أَنَّ" وكسرها ، وتنبُّه ابنِ قتيبةٍ إليها ثانياً .

4- مشكلٌ آتٍ من التَّقديمِ والتَّأخيرِ " رُتْبَةُ الكَلِمَاتِ " :

وقد يردُّ الإشكالُ في التَّنزيلِ مِنَ التَّقديمِ والتَّأخيرِ ، ولعلَّ هذا المطلبُ هو الذي أذن بتوهُمِ التنازعِ في قولِ الشاعرِ:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشَةٍ كَفاني ، ولمَّ أَطْلُبْ ، قليلٌ مِنَ المَالِ(98)

فالملاحظُ أنَّ جملةَ "لمَّ أَطْلُبْ" مُعْتَرِضةٌ بين العاملِ "كَفاني" والمعمولِ "قليلٌ" ، فليس يجوزُ أن يُتوهُمَ أنَّ في البيتِ تنازعاً بين "كفاني" و"أطلب" على "قليلٌ" ، وعلَّةُ ذلكم فسادُ المعنى ، فقد أَعْمَلَ الشاعرُ الفعلَ الأوَّلَ ، والمعنى : كفاني قليلٌ ، ولمَّ أَطْلُبْ (99) . وقد وَقَعَ مِثْلُ هذا في التَّنزيلِ العزيزِ ، وقد قَسَمَهُ السَّيوطِيُّ إلى ضربين ، الأوَّلُ ما أشكلَ معناه ، فلمَّا عُرِفَ أنَّه من بابِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ اتَّضحَ وانجلى ، ولا يخفى أنَّ هذا الصَّرْبُ هو موضوعُ هذه المباحثة ، والثاني ما ليس كذلك(100) ، ومن أمثلة الأوَّلِ - وهو موضعُ التمثيلِ - إشارةُ ابنِ قتيبةٍ إلى التَّقديمِ والتَّأخيرِ الحادِثينِ في قوله - تعالى - : " **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابَهُ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا**" (101) . أمَّا أصلُ الكلامِ في ترتيبه ورُتْبِ كَلِمَاتِهِ فهو : أَنْزَلَ كِتَابَ قَيِّمًا ، ولمَّ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ، وهذه الآيةُ حادثةٌ تُبين عن إشكالٍ قد يقعُ المرءُ فيه إذا لم يتبصَّرَ رُتْبُ الكَلِمَاتِ ، فقد أشار ابنُ هشامٍ إلى وقوعِ أحدِ التلاميذِ في هذا المشكلِ إذ أعربَ لشيخه "قَيِّمًا" صفةً لـ "عِوَجًا" ، والظاهرُ أنَّ هذا الإعرابَ الذي قَفَزَ إلى الخاطرِ الأوَّلِ ما هو

إلا وَهَمُّ مُرَدُّهُ إِلَى الإِعْرَابِ الْمُتَّجِافِي عَنِ الْمَعْنَى ، وَتَقْدِيرِ رُتْبَةِ الْكَلِمَاتِ فِي سِيَاقِهَا الشَّرِيفِ ، وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ : "...فَقُلْتُ لَهُ : يَا هَذَا كَيْفَ يَكُونُ الْعِوَجُ قَيْمًا ؟ وَتَرَحَّمْتَ عَلَيَّ مَنْ وَقَفَ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَى أَلْفِ التَّنْوِينِ فِي "عِوَجًا" وَقَفَّةً لَطِيفَةً دَفْعًا لِهَذَا التَّوَهُّمِ ، وَإِنَّمَا "قَيْمًا" حَالٌ : إِمَّا مِنْ اسْمٍ مَحْذُوفٍ هُوَ وَعَامِلُهُ ، أَيْ أَنْزَلَهُ قَيْمًا ، وَإِنَّمَا مِنَ الْكِتَابِ ، وَجَمَلُهُ النَّفْيُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُعْتَرِضَةٌ عَلَى الثَّانِي ، ... " (102) ، أَيْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ قَيْمًا ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا 0

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ظَاهِرَةِ الْمَشْكِالِ الْآتِيَةِ مِنَ الرُّتْبَةِ قَوْلُ الْحَقِّ -تَعَالَى- : "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ، وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا" (103).

يُوجِّهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ الْمَشْكِالَةَ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ فِيهَا تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ، وَالْمُرَادُ الْمُنْتَعِيْنُ : لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ (104). وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ قَتِيْبَةَ قَصَرَ إِشْكَالَهَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ حَاصِلٌ مِنْ : "لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ إِلَّا قَلِيلًا" ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ عِنْدَ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ؛ إِذْ إِنَّهُ يَقَرِّرُ أَنَّ تَمَّ سِتَّةَ أَحْتِمَالَاتٍ فِي تَعْيِينِ تَعْلُقِ الْمُسْتَشْنَى ، كُلُّ ذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْمَعَانِي هِيَ :

- 1- استثناء من الضمير "الواو" في قوله : "أذاعوا به إلا قليلا"
- 2- استثناء من الضمير "الهاء" في قوله : "أذاعوا به إلا قليلا"
- 3- استثناء من الضمير "هم" في قوله : "جاءهم إلا قليلا"
- 4- استثناء من الضمير "كم" في قوله : "عليكم إلا قليلا"
- 5- استثناء من الضمير "الواو" في "يستنبطونه" ، وهذا الذي ذهب إليه ابن قتيبة.
- 6- استثناء من قوله : "لا تتبعم الشيطان إلا قليلا" (105).

5- تناوب حروف المعاني في سياقها :

وهذا بابٌ من أبوابِ تأويلِ المشكلِ وسمَّه ابنُ قتيبةَ بـ "بابِ تفسيرِ حروفِ المعاني وما شاكلها مِنَ الأفعالِ التي لا تتصرَّفُ" ، والظاهرُ أنَّ المشكلَ في هذا البابِ ليس ممَّا حكاها الطَّاعنونَ على القرآنِ الكريمِ ، ولعلَّه ممَّا قاسه ابنُ قتيبةَ استكمالاً للفائدة (106).

من الشائعِ في العربيَّةِ أنْ يقومَ حرفٌ من حروفِ المعاني مقامَ آخرَ ، ومن ذلك قولُه - تعالى: - "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" (107) ، والمعنى : مَنْ أَنْصَارِي مَعَ اللَّهِ (108) ، وكذلك قولُه: "مُحِينًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ" (109) ، والمعنى : يشربُها ، أو يشربُ مِنْهَا (110) ، فقد قامَ حرفُ الباءِ في هذه الآيةِ الشريفةِ مقامَ "من" ، ولعلَّه لا ينبغي أنْ يُعالَى في تناوُبِ الحروفِ فيكونَ هذا مفتوحاً باطرادٍ ؛ إذ إنَّه يُفْضَى إلى تداخلٍ بين المعاني كبيرٍ ، وقد وقفَ عندَ هذا ابنُ جنيِّ فقال : "... ذلك أتهم يقولون إنَّ "إلى" تكونُ بمعنى "مع" ، ويحتجُّون بقولِ الله - سبحانه وتعالى - : "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" ، أي مَعَ اللَّهِ ، ويقولون إنَّ "في" تكونُ بمعنى "على" ، ويحتجُّون بقوله - عزَّ اسمه - : "وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ" ، أي عليها ، ولسنا ندفعُ أنْ يكونَ ذلكَ كما قالوا ، ولكنَّا نقولُ إنَّه يكونُ بمعناه في موضعٍ دونَ موضعٍ ،... فأما في كلِّ موضعٍ فلا ، وعلى كلِّ حالٍ فلا ، ألا ترى أنَّك إنَّ أخذتَ بظاهرِ القولِ عُقلاً هكذا لا مُقَيِّداً لزمك أنْ تقولَ : سِرْتُ إلى زيدَ ، وأنتَ تريدُ مَعَه ، وأنْ تقولَ : زيدٌ في الفرسِ وأنتَ تريدُ عليه ... (111).

ومن الأمثلةِ المشكَّلةِ التي وقفَ عندها ابنُ قتيبةَ قوله - تعالى - : "وَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ" (112) ، والمعنى عنده أنَّ "في" بمعنى "على" (113) ، وقد سبقه إلى هذا البلخيُّ في "الأشباه والنظائر" ، و تابَعَه على المذهبِ القرطبيُّ (114) ، ولكنَّ الإشكالَ يبرزُ من جديدٍ عندَ سماعِ رأيٍ آخرَ يقفُ وجاهَ الذي تقدَّم ، فالرَّمائيُّ وأبو حيَّانَ يشيرانَ إلى المعنى المتقدِّمِ مُضافاً إليه معنى آخرَ ، وهو أنَّ "في" على بايها ، والمعنى : أنَّ النَّخْلَةَ مشتَمِلَةٌ على المصلوبِ ، فقد اشتملتُ عليه اشتمالَ الظَّرْفِ على المظروفِ ، فكأثما صارتُ له وعاءٌ (115).

وقد يحدثُ على صعيدِ تركيبِيٍّ آخرَ أنْ يكونَ الحرفُ حملاً للمعانِ متباينةً ، ومن ذلك "لما" التي تكونُ حرفَ نفيٍّ ، وتكونُ بمعنى "إلا" ، وتكونُ ظرفيَّةً ، و "الواو" تكونُ للعطفِ أو المعيةِ أو القسمِ ، والذي يخصُّ هذه المباحثةَ ههنا أنَّ المشكلَ قد يتخلَّقُ من احتمالِ هذه

الحروفِ معاني متباينةً ، ومن ذلك "الذي" ، فقد تكونُ بمعنى "من" ، وقد تكونُ بمعنى "ما" ، وقد ترددتُ بين المعنيين فأعقبتُ إشكالاً في قوله -تعالى- : "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ" (116) ، وأوّلُ معنى لها أنّها بمعنى "ما" ، والتقديرُ : آتينا موسى الكتابَ تماماً على ما أحسنَ من العلمِ والحكمةِ ، وثاني ذَيْنِكَ المعنيين "من" ، والتقديرُ : ثمّ آتينا موسى الكتابَ تماماً على من أحسنَ ، والمحسنون ههنا الأنبياءُ والمؤمنون (117) ، ويسندُ هذا المعنى قراءةُ ابنِ مسعودٍ : "تماماً على الذين أحسنوا" (118) ، والظاهرُ ممّا تقدّمَ قبلاً أنّ هذينِ المعنيينِ صالحانِ في سياقِهما مُتَقَبَّلانِ ، ومن وجهةٍ أخرى ، ثمّ إشكالٌ في تعيينِ المعنى على وجهٍ من الإحكام 0

وممّا أشكلتُ دلالاته قوله -تعالى- (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْرَةَ الْفِجْرِ أَوْ يَزِيدُونَ) (119) ، وقد عدّها ابن قتيبةٌ ممّا ينتسبُ إلى المشكِلِ ، وهي كذلك حقّاً ، فقد قيل إنّ "أو" ههنا بمعنى "بل" على مذهبِ التدارك (120) ، وقيل إنّها بمعنى "الواو" : وأرسلناه إلى مئة ألفٍ ويزيدون ، وقد ذكر ابن قتيبةُ المعنيين ، ولكنه فنّد الأوّلَ الذي هو "بل" ، وجنحَ إلى عدّها بمعنى "الواو" (121) ، واكتفى الفراءُ بنظره إليها بمعنى "بل" (122) ، وكذلك ابن الأنباري الذي وافق الفراءَ وابن قتيبةَ (123) ، وأضاف إلى هذينِ المعنيينِ مكّيّاً ثالثاً ، وهو مجيئها على بائها ، أي للتخيير ، والمعنى أنّ الرائي إذا رآهم قال : هم مئة ألفٍ أو يزيدون (124) . والظاهرُ أنّ ثمّ جدلاً عريضاً في هذا الإشكالِ الآتي من تعيينِ معنى "بل" في سياقها.

6-مشكلٌ آتٍ من تردّدِ التّركيبِ بين الحقيقةِ والمجازِ :

وعلى صعيدِ تركيبِيٍّ آخرَ ، قد يحدثُ أنّ يردّ الإشكالُ من تردّدِ التّركيبِ بين الحقيقةِ والمجازِ ، فيقفُ أمامَ تركيبٍ مُوهِمٍ محتملٍ : أيقتنصُ مُرادهُ من ظاهرٍ لفظه ، أم يجنحُ إلى ظاهرةِ انزياحِ الألفاظِ عن دلالاتها ، ليؤدّنَ هذا باستشراقِ الفهمِ المجازيِّ ، واللطيفُ في هذا الملحظِ أنّ القاضيَ الجرجانيّ قد جأَرَ بالشكوى من هذا النظرِ القاصرِ قائلاً : "ومن عادةِ قومٍ ممن يتعاطى التفسيرَ بغيرِ علمٍ أنّ يُوهِموا أبدأً في الألفاظِ الموضوعيةِ على المجازِ والتّمثيلِ أنّها على

ظواهرها ، فيفسدوا المعنى بذلك ، ويُبطلوا الغرضَ ، ويمنعوا أنفسهم والسماعَ فهمَ العلمِ بموضع
البلاغة" (125)0

ومن الأمثلة التي تجلّي مطلبَ هذه المباحثِ قوله -عزّ من قائل- : "وامرأته حمالة
الخطب" (126) . يظهر أنّ هذا التّركيبَ الشّريفَ يتردّدُ بين منزلتين : منزلةٍ أخذه على ظاهرِ
لفظه ، ومنزلةٍ أخذه على مَلْحَظِ انزياحِ الألفاظِ عن دلالاتها الموضوعية لها ، فقد يكونُ لفظ
"الخطب" كما هو موضوعُ في اللغة ، والمعنى أنّها كانت تحملُ الخطبَ إيذاءً للرّسولِ وتحرشاً ،
وقد يكونُ المتعيّنُ منه أنّ الخطبَ هو النّميمة ؛ إذ "كانت تنمُّ وتورّشُ بين الناس" (127) ،
وقد قال الطبريّ : "واختلف أهلُ التأويلِ في معنى قوله : حمالة الخطبِ ، فقال بعضهم كانت
تجيء بالشّوكِ فتطرّحُه في طريقِ رسولِ الله -صلّى الله عليه وسلّم- ليدخلَ في قدمه إذا خرجَ
للصّلاة... ، ويقالُ : حمالةٌ للخطبِ : نقالةٌ للحديث" (128) ، ومن هذا مَثَلٌ : فلانٌ يحطّبُ
عليّ : إذا أغرى به ، فقد شبّه العربُ النّميمةَ بالخطبِ ، والعداوةَ والشحناءَ بالنارِ ، لأنّهما
يقعان بالنّميمة ، كما تلتهبُ النّارُ بالخطبِ (129) ، والمذهبُ الأخيرُ ، وهو النّميمةُ ،
أعجبُ عندَ ابنِ قتيبةَ وأعلى ؛ ذلك أنّها منِ عليّةِ القومِ ، وقد وصفَ ربُّ العزّةِ بعلها بالمالِ
والولدِ قائلاً : "ما أغنى عنه ماله وما وُلد" (130) ، وقد جاء في اللّسانِ أنّها أمٌ جميلٌ امرأه أبي
لهب ، وكانت تمشي بالنّميمة ، وهذا معنى "الخطب" ، واستشهدَ بقولِ الشاعرِ :
من البيضِ لم تُصطدْ على ظَهْرٍ لأمّةٍ ولم تمشِ بينَ الحيّ بالخطبِ الرّطبِ
يعني بالخطبِ الرطبِ النّميمةُ" (131).

ومن مثل ما تقدّم تردّدُ دلالةِ "السماء" بين الحقيقةِ والمجازِ في قوله -تعالى- :
"فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ" (132) ، وقد عرّجَ ابنُ قتيبةَ على المعنيين : المجازيّ والحقيقيّ
، أمّا المجازيّ فالمتعيّنُ منه أنّ "السماء" تعني سقفاً البيتِ ، فكلّ شيءٍ علاكُ وأظلكُ فهو سماءُ
، وقد ورد هذا المعنى في كلامِ العربِ ، ومنه قولُ سلامةَ بنِ جندلِ :
هو المدخلُ التّعمانَ بيتاً سماؤه نُحورُ الفيولِ بعدَ بيتِ مُسرَدَقِ

والمعنى : سقفه ؛ ذلك أنه أدخله بيتا فيه فيلة فتوطأته فقتلته (133) ، وثانيهما الحقيقي ، فالسَّمَاءُ في سياقها الشَّرِيفِ هي السَّمَاءُ بعينها لا السقف ، والمعنى على هذا الوجه : فليمددْ بجبلٍ إليها ، وليرتقِ ثم ليقطعْ جبله حتى يخرَّ فيهلك(134) ، وقد استشعر القرطبيُّ و الرَّمَّحْشَرِيُّ والطَّبْرَسِيُّ وأبو حَيَّانَ ما في هذه الآيةِ من إشكال ، فتتردَّدوا بين المعنيين مُتابعين في ذلك ابن قتيبة(135) .

ولعله ينبغي أن يُشار عَقِبَ هذا المتقدِّم إلى احتراسٍ مضمونه أنه لا يصحَّ في الفهم ولا يستقيم أن يُعدَّ كلُّ انزياحٍ مجازيٍّ مشكلاً يُفضي إلى الاحتمالِ وانبهامِ المعنى ، فقد يكونُ الأمرُ بخلاف ذلك ؛ إذ إنه قد يُؤذَن بتوضيحِ مقاصدِ الكلامِ ، ورسومِ التعبيرِ توضيحاً مشرقَ الدلالةِ مُبيناً ، وليس يُنسى أن شَطراً من كلامنا وتخطبنا اليوميِّ قائمٌ على استفادِ المجازِ والاستعارةِ ، أي على الانزياحِ المجازيِّ ، ولذلك كلُّه ليس من المشكلِ البتَّة سؤالُ القريةِ أو إرادةِ الجدارِ (136) ؛ ذلك أن القريةَ لا تُسألُ ، والجدارَ لا يريدُ ، أمَّا إثباتُ تَيْنِكَ الآيتين ونحوهما في مشكلِ ابن قتيبةَ ، فلستُ أحسبه من بابِ عدها مشكلاً ، وإنما هو ردُّ على الطاعنينَ على القرآنِ ، ولعلها "من أشنعِ جهالاتهم ، وأدلها على سوءِ نظرهم ، وقلةِ أفهامهم ، ولو كان المجازُ كذباً ،... ، كان أكثرُ كلامنا فاسداً" (137).

مشكلٌ آتٍ من تغييبِ السِّيَاقِ:

وقد يرُدُّ على المرءِ آياتُ كرماتٍ كلماؤها غيرُ متأبَّيةٍ في الإبانةِ عن معناها ، ولكنها مشكلةٌ من حيث العلمُ بالسِّيَاقِ الذي نزلتْ فيه ، ومعرفةِ الأحوالِ والملايساتِ التي اكتنفتْ مناسبةَ النزولِ ، والحاصلُ أن استفادَ السِّيَاقِ وأسبابِ النزولِ مطلبٌ ذو فضلٍ في تعيينِ المرادِ، وقد أخطأ مَنْ زعمَ أنه لا طائلَ تحتهُ، لجرِيانه مجرَى التاريخ(138) ، ومن فوائدِهِه تخصيصُ الحكمِ ، والوقوفُ على المعنى ، ودفعُ توهُمِ الحصرِ(139).

ومن الأمثلةِ التي استرعتْ خاطرَ ابن قتيبةَ فوقف عندها رافعا إشكالها ، مجلياً معانيها ، مُستنداً إلى أسبابِ النزولِ والملايساتِ الخارجيةِ ، قوله -تعالى-: " لَيْسَ عَلَيِ الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَيِ الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَيِ الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَيِ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بَيْتِكُمْ أَوْ بِيوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بِيوتِ أُمَّمِكُمْ أَوْ بِيوتِ عَمَّاتِكُمْ... " (140).

والمساءلة التي تستوقفُ القارىءَ ههنا : لماذا خصَّ الأعمى والمريضَ والأعرجَ ؟ وما الحرجُ الذي يقعُ عليهم ؟ يجلي هذه المسألة ابنُ قتيبةً مسترشداً بالسياق التاريخي ، مستشرفاً سببَ النزول ، مشيراً إلى أنّ المسلمين كانوا في صدرِ الإسلام حين أمروا بالتَّصحيحِ ، ونُهِوا عن الخيانة ، وأنزل عليهم : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (141) ، أي لا يأكلُ بعضُكم مالَ بعضٍ بغيرِ حقٍّ ، أدقوا النَّظَرَ ، وأفرطوا في التوقِّي ، فتركَ بعضهم مَؤَاكَلَةَ بعضٍ :

= فكان الأعمى لا يُؤَاكِلُ النَّاسَ ؛ إذ إنَّه لا يرى الطَّعامَ فيخافُ أن يَسْتَأْثِرَ ، و لا يؤَاكِلُهُ النَّاسُ يخافون لضرره أن يقصِّر .

= والأعرجُ يتجافى عن ذلك ؛ لأنَّه ينتسبُ إلى الرِّمَى الذين يحتاجون إلى فُسْحَةٍ في المجلسِ كَبِيرَةٍ ، فيأخذُ أكثرَ من موضعه ، ويخافُ الناسُ أن يسبقوه لضعفه .

= والمريضُ يخافُ أن يفسدَ على الناسِ طعامهم بمرضه ، أو بعوارضِ مرضه ، فأنزل اللهُ - تبارك - أبا حَةَ وتوسعةً على هؤلاء ؛ إذ ليس عليهم جُنَاحٌ في مُؤَاكَلَةِ النَّاسِ (142) ، وقد اشترَف ابنُ قتيبةً سبباً آخرَ للنزول ، وهو الذي روته عائشةُ رضي اللهُ عنها ، وهو أنّ المسلمين كانوا يخرجون إلى الغزويِّ مع رسولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - في المغازي ، ويدفعون بمفاتيحهم إلى الرِّمَى قائلين لهم : قد أحللنا لكم أن تأكلوا ممَّا في منازلنا ، وقد كان الرِّمَى يتوقَّون هذا حتَّى نزلَ فيهم قولُ الحقِّ تقدَّسَ اسمه (143) ، ولما ورد القرطبيُّ عليها أشار إلى أنَّه قيل إنَّها منسوخةٌ ، أو ناسخةٌ ، أو مُحْكَمَةٌ (144).

ومن مثل ما تقدَّم تباينُ القولِ على دلالة "معاد" في قوله -تعالى- : " **إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ** " (145) ، ولكنَّ ابنَ قتيبةً استرشد بهدي من السياق التاريخي ، وسببِ النزولِ في تعيينِ دلالتها ، مشيراً إلى أنَّ مَعَادَ الرَّجُلِ : بلدُه ؛ ذلك أنَّ الرجلَ يتصرَّفُ في البلادِ ويضربُ في الأرضِ ، ثمَّ يعودُ فيقال : رُدَّ فلانٌ إلى مَعَادِهِ : بلدِهِ ، وقد كان رسولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - قد اغتمَّ بمفارقةِ مَكَّةَ ، لأنَّها مولدُه و موطنُه ومنشؤُه ، فاستوحش ، فأخبره اللهُ سبحانه في طريقه أنَّه سيردُه إلى مَكَّةَ مبشِّراً له بالغلبةِ والظهورِ (146) ، والمستفادُ ممَّا تقدَّم أنَّ تعيينَ هذا المعنى قائمٌ على استرفادِ السياقِ وسببِ النزولِ ، ومع هذا كلُّه لم يكن لابنِ قتيبةً أن يُقرِّرَ معنى وحيداً ، فقد قيلَ : المعادُ : يومُ القيامةِ (147).

مشكلٌ معتقديّ :

وقد يرد الإشكال من اعتقادٍ يقيم عليه أهل الفرق ، كالتدريّة وضدّها الجبريّة ، و المشبّهة وخلافها المحسّمة ، والحق أنّ هذه الفرق قد وجدت ضالّتها في النصّ القرآنيّ الشريف ، فأخذت تزكّن إليه ، وتقيم عليه الفرض والدليل ، ومن ذلك قوله -تعالى - : "يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ" (148) ، فقد جحّح أهل القدر في دلالة هذه الآية الشريفة إلى أنّ المتعيّن منها أنّ على جهة التسمية ، والحكم عليهم بالضلالة ، ولهم -لأهل القدر - بالهداية ، وقد قال فريق منهم : يُضِلُّهم : ينسبهم إلى الضلالة ، ويهديهم : يبيّن لهم ويرشدهم (149).
ومّا ينتسب إلى مَطْلَبِ هذه المباحثة إشارة ابن قتيبة إلى زيادة بعض الكلمات رفعاً للتشبيه وتزيتها ؛ وذلك نحو "الوجه" في قوله -تعالى - :

"كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" (150):إلا هو

"فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ فَذَهَبَ اللَّهُ" (151) فذهب الله

"إِنَّمَا نَطَعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ" (152): لله

"يُرِيدُونَ وَجْهَهُ" (153): يريدونه بالكاء

والناظر في هذه المسألة ، مسألة الصّفات ، يُلْفِي النَّاسَ قد اختلفوا في الوارد منها ، فكانوا على ثلاث شعَبٍ ، أوّلها : تغييب التّأويل وانتفاؤه ، فالآياتُ مُحْكَمَاتٌ تُفْهَمُ على ظاهرها ، وثانيها : الاعتقاد بالتّأويل مع الإمساك عنه ، وثالثها : الاعتقاد بالتّأويل مع الإقدام عليه بما يليق به -عزّ - (154) ، أمّا الذين اعتقدوا - وفي الاعتقاد جزمٌ - بوجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته فقد بدا لهم استحالة التشبيه والتّجسيم في جنب الله ، ومن ذلكم المتقدّم أنفاً ، وهو ذكر الوجه الذي ألمح إليه ابن قتيبة.

ومّا يضاف إلى ما تقدّم ، إلى المشكل الآتي من "المعتقد" ، المحاماة عن الأنبياء -صلّى الله عليهم وسلّم - محاماةً تُفضي إلى إخراج الألفاظ عن دلالاتها في سياقها الشريف ؛ ذلك أنّ أصحاب هذا المذهب أميل إلى نسبة العصمة إلى أنبياء الله ، فهم يستوحشون أن يُلحقوا

بهم ذُنوباً ، و "يحملهم التَّنزيه لهم ، صلوات الله عليهم ، على مخالفة كتاب الله -جلّ ذكره- ، واستكراه التَّأويل ، وعلى أن يلتمسوا لألفاظه من المخارج البعيدة ، بالحيل الضَّعيفة التي لا تخيل عليهم ، أو على مَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهَا ليست كتلك الألفاظِ بشكل ، و لا كتلك المعاني بلفقٍ" (155) . ومن ذلك قوله -تبارك اسمه - في حقِّ آدمَ -عليه السَّلام- : "وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى" (156) ، فهم ينكرون أن يكونَ قد غَوَى ، ويُؤوِّلون هذا بقول العربِ : قد غَوَى الفَصِيلُ ، إذا أَكثَرَ مِنَ اللَّبَنِ حَتَّى يَيْشَمُ (157) ، والظاهرُ أن هذا قولٌ مستهجنٌ فيه مَحاكئةٌ وشططٌ في إخراج الألفاظِ عن دِلالاتِها ، والصوابُ أن يُقالَ : "عَصَى وَغَوَى" ، لا أن يُقالَ : آدَمُ "عاصٍ وِغَاوٍ" ؛ "لأنَّ ذلكَ لم يكنْ عن اعتقادٍ متقدِّمٍ ، ولا نِيَّةٍ صحيحةٍ" (158) .
ومثله قوله -تعالى - : "وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهٍ وَهَمَّ بِهَا" (159)

وقد قيل : هَمَّتْ بالمعصية ، وهَمَّ هو بالفرار منها ، وقيلَ : هَمَّ بضربها ، ولكنَّ الله - جلَّ اسمه - يقولُ : "لولا أن رأى برهانَ رَبِّه" (160) ، " أفترأه أراد الفرار منها ، أو الضَّربَ لها ، ... ، ولكنَّها هَمَّتْ بالمعصية هَمَّ نِيَّةٍ واعتقادٍ ، وهَمَّ نَبِيُّ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَمًّا عارضاً بعدَ طولِ المرادةِ ... " (161) ، ومَنْ يَجْنَحُ إلى درءِ الهَمِّ عن يوسفَ الصَّديقِ - عليه السَّلامِ - القرطبيُّ ؛ إذ إنَّه أَمِيلٌ -بعدَ ذكرِ أقوالٍ كثيرةٍ في هذه الآيةِ - إلى أنَّ الكلامَ "فيه تقدُّمٌ وتأخيرٌ ، أي لولا أن رأى برهانَ رَبِّه هَمَّ بها ، ... ، أي هَمَّتْ زليخةٌ بالمعصية ، وكانت مُصْرَّةً ، وهَمَّ يوسفُ ولم يُواقعَ ما هَمَّ فيه... " (162) ، وفي معرض حديث ابن الأنباريِّ عن هذه الآيةِ الشَّريفةِ أورد ما قيلَ فيها ، ومن ذلك أنَّه ما هَمَّ بالزَّنا قطَّ ، أو أنَّ هَمَّها يخالفُ هَمَّ يوسفَ عليه السَّلامِ ، أو أنَّ ثمَّ تقدُّمًا وتأخيرًا في هذه الآيةِ الشَّريفةِ ، وهو ما أشار إليه القرطبيُّ قبلاً ، ومُستصَفَى الرَّأيِ عندَ ابنِ الأنباريِّ أنَّ يوسفَ عليه السَّلامِ هَمَّ هَمًّا صحيحاً على ما نصَّ اللهُ عليه في التَّنزيلِ العزيزِ ، وبذا يكونُ الهَمُّ خطيئةً مِنَ الخطايا وقعتْ منه ، فليس مسوِّغٌ للتَّقدُّمِ أو التَّأخيرِ ، "إذ كان الواجبُ علينا ، واللَّزْمُ لنا أنْ نَحْمَلَ القرآنَ على لفظِهِ ، وألاً نزيلَهُ عن نظْمِهِ ، إذا لم تدعُنَا إلى ذلكِ ضرورةً" (163) ، ويظهرُ من هذا المتقدِّمِ من كلامِ ابنِ الأنباريِّ أنَّه موافقٌ لكلامِ ابنِ قتيبةٍ .

وقد يَنضَافُ إلى المشكلِ الآتي مِنَ المعتقدِ "الحروفُ المقطَّعةُ" ، فقد اختلِفَ في فهمِها وتعيينِ مُرادِها ، فقيلَ :

1- هي أسماءٌ للِسُور ؛ إذ إنَّ كلَّ سورة تُعرَف بما افتُتِحَتْ به مِنْهَا .

2- هي أقسامٌ (جمع قَسَم) .

3- هي حروفٌ مأخوذةٌ مِنْ صفاتِ الله عزَّ وجلَّ ، وَمِنْ ذلك "كفهيِعص" ، فالكافُ

من كافٍ ، والهَاءُ مِنْ هَادٍ ، والياءُ مِنْ حَكِيمٍ ، والعينُ مِنْ عَالِمٍ ، والصَّادُ مِنْ صَادِقٍ ،
فَالكِتَابُ "القرآن" كافٍ هَادٍ حَكِيمٌ عَالِمٌ صَادِقٌ (164) ، وَاللهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ .

مشكلٌ آتٍ مِنْ تباينِ اللَّهجاتِ والقراءاتِ :

وقد يَرِدُ الإشكالُ عندَ ابنِ قتيبةٍ مِنْ بَوَابَةِ عَرِيضَةِ اسْمِهَا "تباينِ اللَّهجاتِ" ، فمِنَ المُقرَّرِ
المستحَكِمِ أنَّ العَرَبِيَّةَ بِنَاءِ اثْنَلَاثِيٍّ يَنْتَظِمُ لَهجاتٍ مُتباينةً ، وَأَنَّ التَّنزِيلَ العَزِيْزَ يَشْتَمِلُ عَلى
مَلاحِظَةِ لَهجِيَّةٍ تَخْتَصُّ بِهَا القَبائِلُ العَرَبِيَّةُ (165) ، وَقَدْ اقْتَضَتْ حَكْمَةُ اللهِ أَنَّ يَكُونَ لِلقرآنِ
فَضْلٌ عَظِيمٌ فِي تَقْرِيْبِ المَسافاتِ بَيْنَ اللَّهجاتِ ، فَقَدْ قالَ الرَّسولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
"نَزَلَ القُرْآنُ عَلى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" ، وَالْمَعْنَى - كما يُوَجِّهُهُ ابنُ قَتِيْبَةَ - : عَلى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ مِنْ
اللُّغاتِ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَيَدُلُّنا عَلى هَذا قَوْلُهُ : " فاقْرؤوا أُنَّى شِئْتُمْ " (166) ، وَقَدْ جَنَحَ أَهْلُ الزَّيْغِ
وَالإِزْراءِ بِالْعَرَبِ إِلى عَدِّ هَذا مَثَلًا مُشْكِلًا ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذلكَ لَيْسَ كَذلكَ ، فَالتَّنزِيلُ العَزِيْزُ راعى
الفروقَ اللَّهجِيَّةَ ، والرَّسولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "بُعِثَ إِلى جَمِيعِ الخَلْقِ أَحْمَرِها وَأَسودِها ،
وعَرَبِيَّها وَعجمِيَّها ، وَكانتِ العَرَبُ الذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ بَلِغَتِهِم لُغائِهِم مُخْتَلِفةً ، وَأَلَسْنَتُهُم شَتَّى ،
ويعسُرُ عَلى أَحَدِهِم الإِنتقالُ مِنْ لُغَتِهِ إِلى غَيرِها ، أَوْ مِنْ حَرَفٍ إِلى آخَرَ ، بَلِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُم
لا يَقْدِرُ عَلى ذلكَ ، ولا بِالتَّعْلِيمِ و لا بِالعِلاجِ ، لا سَيِّما الشَّيْخُ و المَرأةُ ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتابًا
،...، فلو كُفِّوا العَدولَ عَن لُغَتِهِم ، وَالإِنتقالَ عَن ألسِنَتِهِم ، لكانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بما لا يُسْتَطاعُ
، وما عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ المُتَكَلِّفُ وَتَأبَى الطَّباعُ" (167) ، فَالهُدَلِيُّ يَقْرَأُ : "عَتَّى حِينَ" ، وَهُوَ يَريدُ
: "حَتَّى حِينَ" (168) ، لِأَنَّ إِلفَهُ مَرَنَ عَلى اسْتِعْمالِها بِهَذا الوَجهِ المَذكورِ آناً ، و الأَسَدِيُّ يَميلُ
إِلى كَسْرِ أوائلِ الأفعالِ المُضارعةِ ، و ذلكَ نَحو "يَعْلَمُ و تَعْلَمونَ و تَسوُدُ وَجوهُ" ، و"إِعْهَدُ
إِليكم" ، وَالتَّميميُّ يَحَقِّقُ الهَمزَ ، وَالقرشيُّ لا يَهْمزُ ، وَقبيلةُ بَلْحَرثِ بنِ كَعْبٍ تُلْزِمُ المُشْتَى أَلِفاً فِي
أَحْوالِهِ الثَّلاثِ ، وَعَلى هَذا جِاءتِ القِراءةُ : "إِنَّ هَذا نِ لَساجِران" (169) ، وَأَمثَلُهُ تباينِ

القراءات متعددة في التنزيل متكاثره ، وقد تدبر ابن قتيبة وجوه الخلافات في القراءات فألفاها سبعة ، ومنها الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها بما لا يُزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يُغيّر معناها ، والاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ، ولا يُزيلها عن صورتها في الكتاب ، والاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها ، بما يغيّر معناها ولا يُزيل صورتها ، والاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ، ولا يغيّر معناها ، والاختلاف في الكلمة بما يُزيل صورتها ومعناها ، والاختلاف في التقديم والتأخير ، والاختلاف بالزيادة والنقصان (170) .

والظاهر أنّ تباين اللّهجات ليس مقصوداً على الظواهر المتقدمة ، فقد يقع في المستوى المعجمي ، أعني كلمة ما في التنزيل العزيز تنتسب إلى لهجة ما ، وقد تواضعت على دلالة مفارقة للكلمة نفسها لهجة أخرى (171) ، ومن ذلك كلمة "يئأس" في قوله -تعالى- : " أَفَلَمْ يَيْئَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا ... " (172) ، والمعنى المتعين من هذه الآية : أفلم يعلم بلغة النّخع ، وقد جاءت في شعر سحيم بن وثيل على هذا المعنى :

أقول لهم بالشّعْبِ إذ يأسروني أَلَمْ تَيَأْسُوا أَيُّ ابْنِ فَارِسٍ زَهْدَمِ (173).

والحق أنّ في الآية إشكالا لا يخفى على صاحب نظرٍ ؛ ذلك أنّ المرء قد يظنّ أنّ اليأس في هذه الآية نقيض الرجاء ، وليس ذلك كذلك البتة ، وقد نبّه ابن قتيبة وبعض من ورد على هذه الآية على المتعين منها .

درجاته :

ولعله يستقيم ، بعد هذا العرض المتقدم لمواضع المشكل ، القول إنّ الذي أثبتّه ابن قتيبة ليس سواءً في درجة أشكاله ؛ إذ إنّ الناظر بروية يقف وجاه أمثلة قد تُنسب إلى ظاهرة المشكل انتساباً حميماً ، وأنّ بعضها لا ينتسب البتة ، وثالثها يتردد بين المنزلتين ، وصفوه القول أنّ مُثُلَ المشكل التي أثبتها ابن قتيبة تتوسّعها ثلاث شعَبٍ :

أولها:

أمثلة لا يرتفع إشكالها ؛ ذلك أنّ إشكالها مُستحَكِّمٌ لا يُوقَفُ على المتعيّن من دلالتها إلاّ بالتوهّم دونَ التحكّم ، وينبني على هذا أنّ يبقى المعنى مفتوحاً محتملاً ، ومن أمثلة ذلك دلالة الصّيغةِ الصّرفيّةِ "عاصم" التي تردّدت بين معنيين صرفيّين ، فبقي المعنى مفتوحاً ، ودلالة "أو" المحتملة في : "وأرسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون" ، وتردّد التركيب بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ في : "وامرأته حمالة الحطب" (174).

وثانيها:

أمثلة سيّرت بركب المشكلِ اعتباطاً لا صدقاً ؛ ذلك أنّ متأمّلها لا يُلْفِي فيها إشكالاً البتّة، ولعلّ عذر ابن قتيبة أنّه وقف محامياً عن القرآن العزيز ، فعمل على استشراف حكاية الطاعنين على القرآنِ ومساءلاتهم ، فعمد إلى جمع ما رآه مُشكلاً ، وما عدّه الطاعنون كذلك ، فالتقت هذه الأمثلة التي ينتسب بعضها إلى ظاهرة "المشكل" صدقاً ، مع أمثلة أخرى ألحقت بها ردّاً على الطاعنين ، وتجليّةً لجهالاتهم ، وتقصيرِ أفهامهم ، ومن مثل ذلك: "واسأل القرية" ، و "فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض" ، و "كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله" (175) ، والمعنى : كلّما هاجوا شراً ، وأجمعوا أمراً سكنه الله ، ووهن أمرهم (176) ، وليس يخفى أنّ هذه الأمثلة ونحوها ممّا لا يلحق بركب المشكلِ .

وثالثها :

أمثلة مشكّلة يرتفع إشكالها بالتّفافَةِ اللّغويّةِ العاليةِ ؛ إذ إنّ صاحب النّظرِ والدُّربةِ اللّغويّةِ يقف على المتعيّن منها معتمداً على ما استقرّ في نفسه من معرفة لغويّة ومراسٍ ، ولكن ، قد يتعدّر تحقيق هذا المطلب عند كثيرين ؛ إذ إنّ الناس متفاوتون في سلّم درجات المعرفة ، فمنهم مُبرّز لمآحة ، ومنهم من هو دون ذلك طرائق قديداً ، ولذا عمل ابن قتيبة على ذرّه وهم قد يقع في الخاطر الأوّل عند بعض الناس ، فألحق هذه الآيات الكريمة بركب المشكلِ تنبيهاً إليها وإشارةً ، وتحوطاً لما قد يقع من فهم يُجافي المراد الذي رمى إليه الحقّ -تبارك في علاه - ومن ذلك قوله - تعالى - : "وَصَلِّ لِمَلِيحِهِمْ" و "وَشَرُّهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ" و "إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ" (177) ، والحق أنّ هذا يكثر إن تبعته ، وقد أوردت أمثلة تنبّه على العرض الذي قصدته.

بِوَاعِثِهِ :

وبعد ، فما تقدّم حديث مضمائره مواضع المشكل ودرجاته ، ويبقى حقاً عليّ ، استكمالاً لمتطلبات البحث ، أن أقف عند البواعث التي أذنت بتخلّق هذه الظاهرة ، مستنداً في هذا كله إلى كتاب ابن قتيبة ، والحق أنّ ثمّ بواعث متضافرة أفضت إلى بزوغها ، ومن ذلك : الباعث المكاني الذي أفضى إلى تخلّق المشكل الآتي من اللّهجات والقراءات ، والباعث الزماني الذي أذن بالتطور الدلالي وانزياح الألفاظ عن دلالاتها الأولى ، والباعث الأسلوبي الذي أفضى إلى نشوء المشكل الآتي من الاجتزاء ، والزيادة ، وتداخل حدود الجمل ، والتقديم والتأخير ، وتردد دلالة التركيب بين الحقيقة والجاز ، وليس يُنسى في هذا المقام الباعث اللغوي ، فقد يكون المشكل آتياً من جيلة اللّغة وبنيتها ، فلا أثر في هذا الباعث للزمان أو المكان أو الأسلوب ، بل ذلك مرده إلى النواميس التي تفعل في تشكيل النظام اللغوي ، ومن ذلك المشترك اللفظي ، والأضداد ، والصيغ الصرفية المحتملة ، وعموميّة الدلالة 0

وينضاف إلى تلكم البواعث المتقدمة "المعتقد" ، فتمّ مشبّهة تقف وجاه المنزهة ، وقدرية وجبرية وغيرها ، وكلّهم يصدر عن فكر واعتقاد يقيم عليه ، وفيه إلى النصّ القرآني اللغوي ليسند معتقده ذاك ، ولكنّ هذا الضرب من المشكل لم يكن له حظّ جلي في كتاب ابن قتيبة ، ولكنّ الذي ينبغي الإلماح إليه أنّ لهذا الباعث سُهْمَةً جليّة في بزوغ ظاهرة "المشكل" ، وأنّ الناس متفاوتون في تقدير الإشكال أو انتفائه ، فما هو مُحكّم عند زيد قد يكون مشكلاً متشابهاً عند عمرو ، "والناس متنازعون في المحكّم والمتشابه ، كما هم متنازعون في مذاهبهم ، لأنّ ما يعدّه المشبّه محكماً عند الموحد من المتشابه ، وما يعدّه الموحد محكماً عند المشبّه بخلافه ، وكذلك القول فيمن يعتقد الجبر ، وفيمن يقول بالعدل" (178)0

وبعد ؛ فهذا نظرٌ بحثيٌّ موضوعه مشكل القرآن عند ابن قتيبة ، وقد ترددت فيه بين ثلاثة مطالب ، أولها : مواضع المشكل ، وثانيها : درجاته ، وثالثها : بواعثه ، أسأل الله العظيم أن يكون هذا العمل حجةً لي لا عليّ يوم العرض على وجهه الكريم.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي بَدءِ وَفِي خْتَمِ

هوامش البحث :

- (1) انظر مقدمة المحقق "السيد أحمد صقر"، تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (276هـ) ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، 1973م ، 1-76.
- (2) عرض المحقق عرضاً موجزاً لمحتويات الكتاب ، انظر : مقدمته ، 76-85.
- (3) آثرت إدخال المشكل الصوتي في المشكل التركيبي ؛ ذلك أن الحديث عن تداخل "حدود الجمل" و "الوقف" ما هو إلا حديث صوتي تركيبى سنأتي عليه بعداً .
- (4) انظر: ابن منظور ، أبو الفضل محمد (711هـ) ، لسان العرب ، ط1 ، دارصادر ، بيروت ، د.ت ، مادة "شكل".
- (5) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 102.
- (6) انظر : الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 1953م 75 .
- (7) انظر : المرجع نفسه ، 75.
- (8) انظر : الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ) ، شرح الشافية ، تحقيق محمد الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982م ، 1/174.
- (9) انظر : المصدر نفسه ، 1/175.
- (10) الآية (الطارق ، 6) .
- (11) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 296.
- (12) انظر : القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد (671هـ) ، تفسيره ، "الجامع لأحكام القرآن" ، تحقيق إبراهيم اطفيش ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1967م ، 4/20 ، الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (538هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة ، 1977م ، 4/241.
- (13) انظر : أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف (745هـ) ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993م ، 449/8.

(14) انظر : المصدر نفسه ، 449/8 ، وقال الطبرسيّ: "ماء دافق : مهراق في رحم المرأة، وأهل الحجاز يجعلون الفاعل بمعنى المفعول. انظر الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، (5--5) ، مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط1 ، 1961م ، 100/6.

(15) الآية(هود،43).

(16) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 296.

(17) انظر : السجستاني ، أبو بكر بن عزيز(330هـ) ، نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز ، تحقيق يوسف المرعشلي ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1990م ، 326 ، القرطبي ، الجامع ، 39/9.

(18) ابن الهائم ، أبو العباس أحمد بن محمد(815هـ) ، التبيان في تفسير غريب القرآن ، تحقيق فتحي الداوي ، دار الصحابة ، طنطا ، 1992م ، 234.

(19) انظر : ابن الأنباري ، محمد بن القاسم (327هـ) ، الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987م ، 128-129 ، الزمخشري ، الكشاف ، 271/2 ، أبو حيان ، البحر ، 227/5 ، ابن منظور ، اللسان ، مادة "عصم".

(20) محيي الدين شيخ زاده (951هـ) ، حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ، ضبط محمد عبد القادر شاهين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1999م ، 650/4.

(21) لمزيد بسط القول في أعراض التطور الدلالي انظر : أولمان ، ستيفين ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1962م ، 179-199.

(22) انظر : ابن فارس ، أبو الحسين أحمد(395هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق عمر الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993م ، 77-81.

(23) الآية (الحديد ، 2).

(24) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 28.

(25) انظر : المصدر نفسه ، 75 ، وتفسير غريب القرآن ، 454 ، والآية (الفتح ، 29).

- (26) انظر : الزمخشري ، الكشاف ، 65/4 ، الطبرسي ، مجمع البيان ، 152/6 ، أبو حيان ، البحر ، 223/8 .
- (27) انظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، 404/27 .
- (28) انظر: ابن منظور ، اللسان ، مادة "سجد" .
- (29) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 416 .
- (30) المصدر نفسه ، 417 .
- (31) الآية (الرحمن ، 6) .
- (32) المصدر نفسه ، 418 .
- (33) ابن الأنباري ، الأضداد ، 297 .
- (34) الزمخشري ، الكشاف ، 43/4 ، وانظر ما قاله أبو حيان ، البحر ، 187/8 .
- (35) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة "صلى" .
- (36) الآية (التوبة ، 103) .
- (37) انظر : ابن قتيبة ، المصدر نفسه ، 460 .
- (38) الآية (الواقعة ، 19) .
- (39) انظر : المصدر نفسه ، 7 ، واكتفى الطبرسي بمعنيين ، وهما انتفاء ذهاب العقل والخمر ، انظر : الطبرسي ، مجمع البيان ، 116/6 .
- (40) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة "حصن" .
- (41) الآية (النساء ، 25) .
- (42) الآية (النور ، 4) .
- (43) انظر معاني الإحصان : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 511 .
- (44) من المصنفات التي عرجت على ظاهرة المشترك اللفظي في التنزيل العزيز: "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم" ، لمقاتل بن سليمان البلخي (150هـ) ، تحقيق عبد الله شحاتة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، القاهرة ، 1994م .
- (45) الآية (الزخرف ، 81) .

(46) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 373 ، وقد ذهب الطبرسي إلى خمسة معان في تفسير هذه الآية الشريفة ، انظر : الطبرسي ، مجمع البيان ، 101/5.

(47) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة "عبد".

(48) انظر: المصدر نفسه ، مادة "عبد".

(49) انظر البيت: أبو عبيدة ، مَعْمَر بن المثنى(210هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1962م ، 206/2 ، ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 374 ، القرطبي ، الجامع ، 119/16-120 ، أبو حيان ، البحر ، 8/ 29 ، ابن منظور ، اللسان، مادة "عبد".

(50) ابن منظور ، المصدر نفسه ، مادة "عبد" ، والشعر منسوب في اللسان إلى ابن أحمَر في وصف الغواص.

(51) الآية(الإسراء ، 71).

(52) الآية(ياسين ، 12).

(53) الآية(البقرة ، 124).

(54) الآية(الحجرات ، 79).

(55) انظر هذه المعاني : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 459.

(56) انظر : المصدر نفسه ، 188.

(57) الآية(يوسف ، 20).

(58) انظر : المصدر نفسه ، 188.

(59) الآية(الكهف ، 79).

(60) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، 69 ، والشعر ، كما نسبه المحقق ، لعروة بن الورد.

(61) انظر : القرطبي ، الجامع ، 34/11-35 ، ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 189 ،

الطبرسي ، مجمع البيان ، 101/4 ، وانظر أقوال أبي حيان في البحر ، 145/6.

(62) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ) ، المقتضب ، تحقيق محمد عزيمة ، ط1 ،

عالم الكتب ، بيروت ، 1968م ، 254/3.

(63) ابن يعيش ، موفق الدين(643هـ)، شرح المفصل،عالم الكتب،بيروت،د.ت، 94/1 .

(64) ابن قتبية ، تأويل المشكل ، 218.

(65) الآية(فاطر ، 8).

(66) انظر : المصدر نفسه ، 219.

(67) الآية(آل عمران ، 106).

(68) انظر : المصدر نفسه ، 216.

(69) الآية(الإسراء ، 23).

(70) انظر : المصدر نفسه ، 217.

(71) المصدر نفسه ، 217.

(72) المصدر نفسه ، 214.

(73) المصدر نفسه ، 223 .

(74) انظر : المصدر نفسه ، 232 ، وقيل إنه نزل إلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قدر من

عشرين سنة ، وقيل -كما قال ابن قتبية- في ثلاث وعشرين سنة ، وقيل في خمس وعشرين ليلة

قدر من خمس وعشرين سنة . انظر : الزركشي ، بدر الدين محمد(794هـ) ، البرهان في علوم

القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، 1987م ، 228/1

(75) ابن قتبية ، المصدر نفسه ، 235.

(76) الآية(الأنعام ، 109).

(77) انظر : المصدر نفسه ، 244.

(78) انظر : المصدر نفسه ، 244 ، والفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ) ، معاني

القرآن ، تحقيق أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، الدار المصرية ، القاهرة ، 1955م ، 350/1 ،

والنحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد(338هـ) ، القطع والائتناف ، تحقيق أحمد العمر ،

ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1978م ، 319 ، والعكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين

(616هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي البجاوي ، ط2 ، دار الجيل ، بيروت

، 1987م ، 530/1.

(79) ابن الأنباري ، الأضداد ، 211.

(80) انظر : ابن النحاس ، القطع ، 319.

- (81) الآية (القلم ، 6).
- (82) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 248 .
- (83) انظر : ابن الأنباري ، البيان ، 453/2 ، العكبري ، التبيان ، 1234/2 ، أبو حيلن ، البحر ، 303/8.
- (84) الآية(البقرة ، 79).
- (85) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 242.
- (86) انظر : المصدر نفسه ، 294.
- (87) الآية(النمل ، 34).
- (88) انظر: المصدر نفسه ، 294 ، وانظر : الداني ، أبو عمرو(444هـ) ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ط1 ، تحقيق جابر مخلف ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1983م ، 276 ، الأنصاري ، أبو يحيى زكريا بن محمد(926هـ) ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ط2 ، دار المصحف ، دمشق ، 1985م ، 65.
- (89) الطبرسي ، مجمع البيان ، 220/5.
- (90) الآية (يوسف، 51-52).
- (91) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 294 ، الطبرسي ، المصدر نفسه ، 73/4.
- (92) ابن الأنباري ، الأضداد ، 416-419.
- (93) انظر : النحاس ، القطع ، 277 ، ابن الأنباري(327هـ) ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط1 ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971م ، 723 ، والداني ، المصدر نفسه ، 216 ، والأنصاري ، المصدر نفسه ، 07.
- (94) انظر : القرطبي ، الجامع ، 209/9 ، الزمخشري ، الكشاف ، 327/2 ، وأبو حيان ، البحر ، 316/5.
- (95) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 426.
- (96) انظر : أبو حيان ، البحر ، 340/8 .

- (97) انظر : المصدر نفسه ، 340/8-341 ، وأقوال الطبري ، 66/29 ، وذكر القرطبي أن علقمة ويحيى والأعمش وحمزة والكسائي وابن عامر وخلفا وحفصا والسلمي ينصبون "أن" في جميع السورة في اثني عشر موضعا . انظر : القرطبي ، الجامع ، 8-7/19 .
- (98) الشعر لامرئ القيس ، انظر ديوانه (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، 39 .
- (99) وقف عند هذا البيت سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ) ، كتاب سيويه ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1988م ، 79/1 ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله ، ط2 ، مكتبة سيد الشهداء ، د.ن ، 1972م ، 661/2 .
- (100) انظر : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ) ، الإتيقان في علوم القرآن ، بتحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز ، ط2 ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ، 1998م ، 714-707 .
- (101) الآية (الكهف ، 7) .
- (102) ابن هشام ، المغني ، 692/2 ، وقال الطبرسي عن هذه الآية : "فيه تقديم وتأخير ، وتقديره : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما ، ولم يجعل له عوجا" انظر : مجمع البيان ، 117/4 .
- (103) الآية (النساء ، 83) .
- (104) انظر : ابن قتبية ، تأويل المشكل ، 209 .
- (105) انظر : ابن الأنباري ، البيان ، 262/1 ، وقد قصر القرطبي الاستثناء على ثلاثة وجوه . انظر : القرطبي ، الجامع ، 292/5 .
- (106) انظر حكاية الطاعنين في تأويل المشكل ، 32-24 .
- (107) الآية (آل عمران ، 52) .
- (108) انظر : المصدر نفسه ، 571 .
- (109) الآية (المطففين ، 28) .
- (110) انظر : المصدر نفسه ، 575 .

- (111) ابن جني ، أبو الفتح عثمان (392هـ) ، الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، ط3 ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1990م ، 310-309/2 .
- (112) الآية (طه ، 71) .
- (113) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 567 ، وتابعه على هذا الطبرسي ، انظر : مجمع
البيان ، 123/4 .
- (114) انظر : البلخي ، الأشباه والنظائر ، 189 ، القرطبي ، الجامع ، 224/11 .
- (115) انظر : الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ) ، معاني الحروف ، تحقيق عبد
الفتاح شلبي ، ط2 ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة ، 1986م ، 96 ، أبو حيان ، البحر ،
234/6 .
- (116) الآية (الأنعام ، 154) .
- (117) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 397 .
- (118) انظر : القرطبي ، 142/7 .
- (119) الآية (الصفافات ، 147) .
- (120) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 543 .
- (121) انظر : المصدر نفسه ، 544 ، وليست تعني عند القرطبي "بل" أو "الواو" . انظر :
القرطبي ، الجامع ، 132/15 .
- (122) انظر : الفراء ، معاني القرآن ، 374/2 .
- (123) ابن الأنباري ، الأضداد ، 281 .
- (124) مكّي بن أبي طالب (437هـ) ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم الضامن ، وزارة
الإعلام ، بغداد ، 1975م ، 619 .
- (125) الجرجاني ، عبد القاهر (471هـ) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، ط2 ، مكتبة
الخانجي ، القاهرة ، 1989م ، 305 .
- (126) الآية (المسد ، 4) .
- (127) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 159 .
- (128) الطبري ، تفسيره ، 219/30 ، القرطبي ، الجامع ، 240/20 .

- (129) انظر: ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 160.
- (130) الآية(المسد ، 2) ، والمصدر نفسه ، 161.
- (131) ابن منظور ، اللسان ، مادة"حطب". ولم أعثر على قائل هذا الشعر.
- (132) الآية(الحج ، 15).
- (133) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 358 .
- (134) انظر : المصدر نفسه ، 359.
- (135) القرطبي ، الجامع ، 22/12، الزمخشري ، الكشاف ، 8/3 ، الطبرسي ، مجمع البيان ، 87/4 ، أبو حيان ، البحر ، 333-332/6.
- (136) يُقصد من هذا الآيتان الشريفتان: "واسأل القرية" و "فوجدنا فيها جدارا يريد أن ينقض".
- (137) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 132.
- (138) الزركشي ، البرهان ، 22/1.
- (139) انظر : المصدر نفسه ، 29_22/1.
- (140) الآية(النور ، 61).
- (141) الآية(البقرة ، 188).
- (142) انظرهذه الأقوال : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 332 ، وقال القرطبي إن فيها إحدى عشرة مسألة ، فقليل ناسخة ، وقليل منسوخة ، وقليل محكمة ، انظر: القرطبي ، الجامع ، 12/318-312.
- (143) ابن قتيبة ، المصدر نفسه ، 333.
- (144) انظر: القرطبي ، الجامع ، 205/12.
- (145) الآية(القصص ، 85) .
- (146) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 425 ، وقد عرج على سبب النزول هذا الطبرسي في مجمع البيان ، 329/6.

- (147) انظر : ابن قتيبة ، المصدر نفسه ، 425 ، وقد زاد الطبري فقال: المعاد هو الموت أو مكة. انظر : تفسيره ، 80/20 ، وقال الطبرسي إن المعاد قد يكون الجنة أيضا ، انظر: الطبرسي، مجمع البيان ، 329/6.
- (148) الآية(النحل ، 93).
- (149) انظر : ابن قتيبة ، المصدر نفسه ، 123-124.
- (150) الآية(القصص ، 88).
- (151) الآية(البقرة ، 115).
- (152) الآية (الإنسان ، 9).
- (153) الآية (الأنعام ، 52).
- (154) انظر : الزركشي ، البرهان ، 78/2.
- (155) ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 402.
- (156) الآية(طه ، 121).
- (157) انظر : المصدر نفسه ، 402.
- (158) انظر : المصدر نفسه ، 403.
- (159) الآية (يوسف ، 24).
- (160) الآية(يوسف ، 24).
- (161) المصدر نفسه ، 404.
- (162) القرطبي ، الجامع ، 166/9.
- (163) ابن الأنباري ، الأضداد ، 413.
- (164) انظر: المصدر نفسه ، 299، وانظر رأي الغزالي في الحروف المقطعة في كتابه : المستصفي من علم الأصول ، تحقيق إبراهيم رمضان ، دار الأرقم ، بيروت ، 1969م ، 314/1.
- (165) لمزيد بسط القول في اللهجات الواردة في التنزيل العزيز انظر في البرهان باب: "معرفة على كم لغة نزل" ، 211/1 ، وباب "معرفة ما وقع من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب" 283/1 ، وفي الإتقان باب "فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز" ، 458.

- (166) انظر : المصدر نفسه ، 31.
- (167) ابن الجزري ، شمس الدين محمد (833) ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1980م ، 22/1.
- (168) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 39 ، والآية (المؤمنون ، 54) ، (الصفات، 174) ، (النازعات ، 43).
- (169) الآية (طه ، 63).
- (170) انظر : المصدر نفسه ، 33-42.
- (171) ومن ذلك كتاب "لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم" للهروي ، و "اللغات في القرآن" ، برواية ابن حسنون عن ابن عباس .
- (172) الآية (الرعد ، 31).
- (173) انظر البيت : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، 332/1 ، ابن عباس ، غريب القرآن في شعر العرب : سؤالات نافع بن الأزرق ، تحقيق محمد عبد الرحيم ، وأحمد نصر الله ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1993م ، 37 ، والهروي ، لغات القبائل ، 150 ، وقد عدّها بلغة هوازن ، أما القرطبي فذكر اللغتين : لغة النخع ولغة هوازن ، ثم إنه ذكر أن "اليأس" في سياق هذه الآية الشريفة قد يكون اليأس المعروف . انظر : الجامع ، 320/9 .
- (174) تقدم حديث عن مشكل هذه اللهجات في صفحات سابقة من البحث.
- (175) الآية (المائدة ، 64)
- (176) انظر : ابن قتيبة ، تأويل المشكل ، 148.
- (177) تقدم حديث عن مشكل هذه الآيات في صفحات سابقة في البحث.
- (178) القاضي عبد الجبار (415هـ) ، متشابه القرآن ، تحقيق عدنان زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، 1969م ، 20 .
- المصادر والمراجع :

1. أحمد الحماوي ، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، 1953م.

2. الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ) ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مراجعة على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1964م.
3. الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (686هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982م.
4. ابن الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (577هـ) ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1980م.
5. ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (327هـ) ، الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987م.
6. ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (327هـ) ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط1 ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971م.
7. أولمان ، ستيفن ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1962م.
8. البلخي ، مقاتل بن سليمان (150هـ) ، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، تحقيق عبدالله شحاتة ، ط2 ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1994م.
9. ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم (728هـ) ، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب ، بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ ، تحقيق عبدالعزيز الخليفة ، ط1 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1997م.
10. الثعالبي ، أبو منصور عبدالملك بن محمد (429هـ) ، الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيها وتنوعت معانيها ، تحقيق محمد المصري ، دار الفكر ، دمشق ، 1984م.

11. الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن (471هـ) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1989م.
12. ابن الجزري ، شمس الدين محمد بن محمد (833هـ) ، النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1980م.
13. ابن جني ، أبو الفتح عثمان (392هـ) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط3 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1990م.
14. أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف (745هـ) ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1993م.
15. الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ) ، معاني الحروف ، تحقيق عبدالفتاح شلبي ، ط2 ، مكتبة الطالب الجامعي ، السعودية ، 1986م.
16. الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدالله (794هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل ، بيروت ، 1987م.
17. الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ط1 ، دار الفكر ، القاهرة ، 1977م.
18. السجستاني ، أبو بكر محمد بن عَزِير (330هـ) ، نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز ، تحقيق يوسف المرعشلي ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1990م.
19. ابن سلام ، يحيى بن سلام البصري (200هـ) ، التصاريف: تفسير القرآن مما اشتبهت أسماءه وتصرفت معانيه ، تحقيق هند شلبي ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1980م0

20. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان(180هـ) ، كتاب سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1988م.
21. السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر(911هـ) ، الإتيقان في علوم القرآن ؛ تم تحقيقه بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز ، بإشراف عبدالمنعم إبراهيم ، ط2 ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ، 1998م.
22. الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن(--5) ، مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1961م.
23. الطبري ، محمد بن جرير(310هـ) ، تفسير الطبري "المسمى:جامع البيان في تفسير القرآن" ، طبعة بولاق ، 1329هجرية.
24. ابن عباس ، عبد الله بن عباس (68هـ) ، غريب القرآن في شعر العرب: سؤالات نافع بن الأزرق ، عبد الله بن عباس ، تحقيق محمد عبد الرحيم ، أحمد نصر الله ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1993م.
25. ابن عباس ، عبد الله بن عباس(68هـ) ، كتاب اللغات في القرآن ، رواية ابن حسنون ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، 1946م.
26. أبو عبيدة ، معمر بن المثنى (210هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، محمد الخانجي ، القاهرة ، 1962م.
27. العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي البجاوي ، ط2 ، دار الجيل ، بيروت ، 1987م.
28. الغزالي ، الإمام أبو حامد ، محمد بن محمد (505هـ) ، المستصفي في علوم الأصول ، تحقيق إبراهيم رمضان ، دار الأرقم ، بيروت ، 1994م.
29. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـ) ، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق عمر الطباع ، ط1 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993م.

30. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد(207هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد نجاتي ،
ومحمد النجار ، الدار المصرية ، القاهرة ، 1955م.
31. القاضي ، عبدالجبار بن أحمد الهمذاني (415هـ) ، متشابه القرآن ، تحقيق
عدنان زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، 1969م.
32. ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم (276هـ) ، تأويل مشكل القرآن ،
تحقيق السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1973م.
33. ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم (276هـ) ، تفسير غريب القرآن ،
تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1978م.
34. القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد(671هـ) ، تحقيق إبراهيم اطفيش ،
دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1967م.
35. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ) ، المقتضب ، تحقيق محمد
عضيمة ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1968م0
36. محيي الدين شيخ زاده (951هـ) ، حاشية محيي الدين شيخ زاده على
تفسير البيضاوي ، ضبط محمد عبد القادر شاهين ، ط1 ، دار الكتب
العلمية، بيروت ، 1999م.
37. مكّي بن أبي طالب (437هـ) ، العمدة في غريب القرآن ، تحقيق
يوسف عبدالرحمن المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1981م.
38. مكّي بن أبي طالب(437هـ) ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم
الضامن ، وزارة الإعلام ، بغداد ، 1975م.
39. ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم (711هـ) ، لسان العرب ،
ط1 ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).
40. النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ) ، القطع والائتناف ، تحقيق
أحمد العمر ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1978م.
41. ابن الهائم ، أبو العباس أحمد بن محمد (815هـ) ، التبيان في تفسير غريب
القرآن ، تحقيق فتحي أنورالدابولي ، دار الصحابة ، طنطا ، 1992م.

42. الهروي ، أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ) ، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، تحقيق عبدالحميد السيد طلب ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1985م.
43. ابن هشام ، جمال الدين بن هشام (761هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد حمد الله ، ط2 ، مكتبة سيد الشهداء ، (د.ن) ، 1972م.
44. ابن يعيش ، موفق الدين (643هـ) ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).